مكتب رئاسة الجمهورية

الوحدة الفنية لمتابعة وتقييم

تنفيذ الرؤية الوطنية

تقرير المتابعة الشامل للربع الثاني من الخطة المرحلية الأولى «الصمود والإنعاش الاقتصادي» 2019-2020م

للفترة من 1 أبريل إلى 31 يونيو 2020م

إعداد: الوحدة الفنية لمتابعة وتقييم تنفيذ الرؤية الوطنية

يونيو - 2020

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ

سورة النحل (20)

صدق الله العظيم

إننا جادون وصارمون في عدم التساهل تجاه أي مخالف أو مهمل للعمل الصحيح وفق ما هو متاح لا نكلفهم أكثرمما هو متاح وأنه لن يشفع لهم أحد كائناً من كان وسيكون الأداء هو الحاكم على المسؤولين.

مهدي محمد المشاط

رئيس المجلس السياسي الأعلى

عند اطلاعه على تقرير المتابعة للربع الأول 2020م

تقرير المتابعة الشامل للربع الثاني من الخطة المرحلية الأولى «الصمود والإنعاش الاقتصادي» 2019-2020م

أهدف التقرير

1. تقديم صورة موجزة عن الأداء للقيادة السياسية بشكل دوري.
2. وضع قواعد وآلية واضحة لمتابعة الموقف التنفيذي للأنشطة.
3. مراجعة التقارير المرفوعة من المكتب التنفيذي والوحدة الفنية بالقضاء والوحدة التنفيذية بالرئاسة من حيث الموقف التنفيذي للأنشطة ومستوى التقدم المحرز فيها.
4. استخلاص النتائج وتفسيرها وتحديد التحديات والمعوقات التي واجهت عملية التنفيذ وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها.
5. مراجعة تقارير المتابعة الصادرة عن الجهات وإعداد تقارير أداء موحدة لجميع الجهات بناءً على نفس المعايير.
6. تعزيز ثقافة الأداء وتحسين وضع الخطط والسياسات وتفعيل الشفافية والمسائلة في أداء مؤسسات الدولة.

قياس الأداء على المستوى التخطيطي

محور الصحة	% 37.00
محور الاقتصـــاد	% 26.37
محور البناء الاجتماعي	% 8.88
محور العدالة وسيادة القانون	% 6.19
محور التعليم	% 5.85
محور الدفاع والأمن	% 4.60
محور التنمية الإدارية	% 2.85
محور منظومة إدارة الحكم	% 2.63
محور الابتكار والإبداع والمعرفة والبحث العلمي	% 2.44
محور البيئة	% 1.47
محور المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي	% 1.28
محور السياسة الخارجية والأمن القومي	% 0.44

التوصيات

1. التركيز على بناء القدرات المؤسسية المادية والبشرية.
2. تعبئة المجتمع حول أهمية الرؤية الوطنية.
3. أهمية تنفيذ إصلاحات إدارية وتطوير العمل المؤسسي.
4. عدم المبالغة عند اختيار أولويات البرامج والمشاريع للخطط التشغيلية.
5. دعم تطبيق التقنية في المتابعة والرصد.
6. تكامل مختلف خطط الدولة وفق دليل تخطيط وطني معتمد.
7. دعم ومساندة خطوات التقييم النصفي والنزول الميداني.

الموقف التنفيذي للانشطة على المستوى الكلي للخطة المرحلية الاولى

- 501 أنشطة جزئية
- 105 أنشطة مكتمله
- 103 أنشطة لم تبدأ
- 386 أنشطة لم تنفذ
- 82 أنشطة متعثرة

ملخص أهم النتائج المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020

- أكثر من (20) برنامج تدريبي
- اكثر من (50) مشروع في مجال الطرقات من رصف وزفلته
- اكثر من (20) لائحة تنظيمية
- أكثر من (40) دراسة جدوى
- أكثر من (111) مشروع مياة
- أكثرمن (1500) منشأة تم تقييمها
- اكثر من (500) متدرب
- أكثر من (5) قوانين تم تعديلها
- أكثر من (85) دليل تنظيمي

نتائج تقييم الأداء المؤسسي على مستوى الجهات

أولاً: الحكومة

الأعلى في الأداء	الأقل في الأداء
وزارة الصحة	وزارة التعليم الفني
وزارة التعليم العالي	وزارة المغتربون
وزارة الداخلية	وزارة السياحة

ثانياً: المحافظات

الأعلى في الأداء	الأقل في الأداء
امانة العاصمة	محافظة إب
محافظة صنعاء	محافظة حجة
محافظة تعز	محافظة المحويت

ثالثاً: السلطة القضائية

الأعلى في الأداء	الأقل في الأداء
وزارة العدل	المعهد العالي للقضاء
النيابة العامة	المحكمة العليا
الأمانة العامة	

رابعاً: الأجهزة والهيئات العليا

الأعلى في الأداء	الأقل في الأداء
الهيئة العامة للزكاة	هيئة مكافحة الفساد
المجلس السياسي الأعلى	فريق المصالحة
مكتب رئاسة الجمهورية	المركز الوطني للمعلومات

نبسبة مساهمة المكونات الرئيسية في إنجازالخطة المرحلية حتى نهاية الربع الثاني يونيو2020

الحكومة والجهات المركزية التابعة لها	% 29.27
الأجهزة والهيئات العليا	% 1.86
السلطة القضائية والجهات التابعة لها	% 0.85

المحتويات

الملخص التنفيذي	8
القسم الأول: الإطار العام للتقرير	17
القسم الثاني: نتائج مستوى التقدم المحرز للخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني يونيو 2020م	21
القسم الثالث: الإنفاق المالي لأنشطة الخطة المرحلية	33
القسم الرابع: النتائج التفصيلية على مستوى المحاور	37
القسم الخامس: النتائج التفصيلية للموقف التنفيذي للأنشطة على المستوى المؤسسي (الجهات حتى نهاية الربع الثاني 31 يونيو 2020م)	55
القسم السادس: النتائج العامة والتوصيات	69

الملخص التنفيذي

تمثل الخطة المرحلية الأولى «الصمود والانعاش الاقتصادي 2020-2019م» أهمية خاصة كونها أول خطة مرحلية ضمن الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

كما إن تنفيذها يمثل انتصاراً كبيراً على العدوان والحصار ويعزز من صمود الجبهة الداخلية وقد هدفت الخطة إلى تحقيق الآتي:

- استعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها من قبل المجتمع فيما يخص خدمته ورعايته.
- تحقيق الإنعاش الاقتصادي.
- تحقيق سبل العيش للمواطنين ودعم الصمود والتماسك المجتمعي.

ويمكن القول إن بلادنا لم تشهد بناء دولة حقيقية طوال عقود من الزمن لذا جاء مشروع بناء الدولة من خلال وثيقة الرؤية الوطنية لبلادنا، ويتفرع منها خطط مرحلية مرنة معدة وفقاً لأفضل الممارسات والمنهجيات الدولية المتعارف عليها مستفيدين من بعض التجارب الناجحة مستلهمين دورس العزة والكرامة من الجبهات.

يأتي هذا التقرير استمراراً للجهود التي تبذلها الوحدة الفنية للمتابعة والتقييم الرامية لمتابعة مستوى التقدم المحرز على مستوى الخطة المرحلية الأولى لتنفيذ الرؤية الوطنية بهدف مأسسة عمليات المتابعة وقياس الأداء والتهيئة لعملية التقييم على مستوى جميع مؤسسات الدولة وذلك وفقاً للآلية التنفيذية للرؤية الوطنية.

ويتضمن التقرير رصداً لاهم نتائج الموقف التنفيذي للأنشطة على مستوى الأداء المؤسسي والتخطيطي لمنظومة الرؤية وجهات التنفيذ .

ويوضح هذا التقرير:

- الموقف التنفيذي للأنشطة من حيث نسب الإنجاز الفعلية ومستوى التقدم المحرز فيها، بالمقارنة بين المخطط والمنفذ الفعلي وفق الجداول الزمنية.
- الموقف التنفيذي للأنشطة من حيث نسبة الإنفاق والصرف على الأنشطة ومعرفة أوجه القصور.
- تشخيص أهم الصعوبات التي تواجه عملية التنفيذ واستخلاص النتائج وتفسيرها واقتراح التوصيات المناسبة.

تأتي أهمية هذا التقرير لعرض صورة مبسطة وواضحة للقيادة السياسية عن أداء منظومة الرؤية وجهات التنفيذ وتحليل تقارير الجهات وفقاً لمعايير واضحة وشفافة من شأنها معرفة مستوى التقدم المحرز ودعم عملية التنفيذ وتصحيح أوجه القصور ان وجدت للاستفادة منها في إعداد خطة المرحلة الثانية وتتلخص أهم النتائج العامة على النحو الآتي:

1. قياس الأداء على المستوى المؤسسي :

وقف تقرير الربع الأول الصادر عن الوحدة الفنية امام ما تم إنجازه من إجمالي (1027) نشاطاً في الخطة المرحلية الأولى وقدتم ادخال تعديلات بحسب طلب الجهات وموافقة المكتب التنفيذي للرؤية بحسب افادته وتوضيحاته التي تلقتها الوحدة حيث بلغت أنشطة الخطة المرحلية الأولى المعدلة عدد(1177) نشاطاً وبناء على ما سبق تم احتساب عدد الأنشطة وفقاً لم تم تعديله والنتائج على النحو الآتي :

أ.عدد الأنشطة قيد التنفيذ إلى إجمالي الأنشطة المخططة:

- بلغ إجمالي الأنشطة المخطط تنفيذها حتى نهاية الربع الثاني يونيو 2020م عدد(1074) نشاطاً تمثل نسبة (91 %) من إجمالي أنشطة الخطة المرحلية الأولى بعد التعديلات والإضافات عليها وهي نسبة كبيرة ينبغي الانتباه لعدم تكرارها في الخطة القادمة لضمان اتساق الزمن ونجاح عملية المتابعة والتقييم خلال اشهر العام أو فصوله الدورية (الربعية).
- بلغ عدد الأنشطة المسندة للحكومة والجهات التابعة لها المخطط تنفيذها حتى نهاية الربع الثاني (844) نشاطاً وتمثل نسبة 72 % من إجمالي أنشطه الحكومة والجهات التابعة لها في مصفوفة تقرير الربع الثاني البالغ عددها (908) نشاطاً.
- بلغ عدد الأنشطة المخطط تنفيذها للسلطة القضائية حتى نهاية الربع الثاني يونيو2020م (41) نشاطاً من إجمالي أنشطة السلطة القضائية البالغ عددها (79) نشاطاً فيما بلغ عدد الأنشطة المخطط تنفيذها خلال الربع الثاني للأجهزة والهيئات العليا (77) نشاطاً.

ب.مساهمة الجهات المركزية في تنفيذ الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م :

- بلغت نسبة مساهمة الحكومة والجهات المركزية التابعة لها في ’نجاز الخطة المرحلية الأولى (29.27 %) ويعزى ذلك لإسناد أغلب أنشطة الخطة للحكومة.
- فيما بلغت نسبة مساهمة هيئات وأجهزة السلطة القضائية في إنجازالخطة المرحلية (0.85 %) وبحسب تقرير الوحدة الفنية بمجلس القضاء فإن انخفاض نسبة الإنجاز يعود لأسباب تعديل الخطة المرحلية خلال فترة الربع الثاني.
- أما الأجهزة والهيئات العليا التابعة لرئيس الجمهورية فبلغت نسبة مساهمتها في إنجاز الخطة (1.86 %)، وذلك نظراً لعدد الأنشطة القليل المسندة لها مقارنة ب إجمالي أنشطة الخطة البالغ (5 %) تقريباً.
- وعلى مستوى المحليات فقد بلغت نسبة مساهمتها في إنجاز الخطة المرحلية (10.72 %) من إجمالي أنشطة خطة المحليات والبالغ عددها 112 نشاطاً.

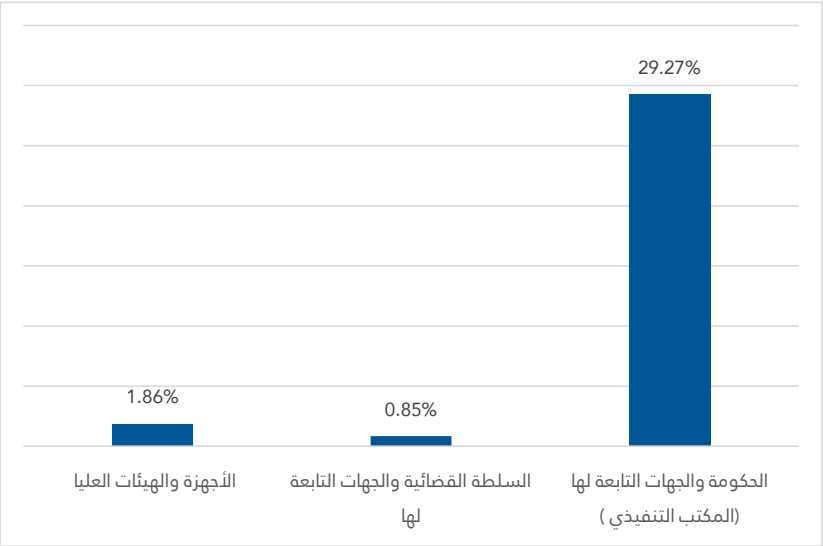

شكل رقم (1)

يوضح نبسبة مساهمة المكونات الرئيسية في انجاز الخطة المرحلية حتى نهاية الربع الثاني يونيو2020

خلاصة بأهم نتائج تقييم الأداء المؤسسي على مستوى الجهات :

أولاً: الحكومة

الجهات الأعلى أداء خلال الربع الثاني 2020م

1. وزارة الصحة العامة والسكان
2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
3. وزارة الداخلية
4. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
5. وزارة الأشغال العامة والطرق

الجهات الأقل أداء خلال الربع الثاني 2020م

1. وزارة التعليم الفني والتدريب المهني
2. وزارة المغتربون
3. وزارة السياحة
4. الأمانة العامة لمجلس الوزراء

ثانياً: المحافظات

المحافظات ذات الأداء المرتفع

1. امانة العاصمة
2. محافظة صنعاء
3. محافظة تعز
4. محافظة البيضاء

المحافظات ذات الأداء الصفري

1. محافظة إب
2. محافظة حجة
3. محافظة المحويت
4. محافظة الحديدة
5. محافظة الضالع

ثالثاً: السلطة القضائية

الجهات والمؤسسات القضائية ذات الأداء المرتفع

1. وزارة العدل
2. النيابة العامة
3. الأمانة العامة

الجهات والمؤسسات القضائية ذات الأداء الضعيف

1. المعهد العالي للقضاء
2. المحكمة العليا

رابعاً: لأجهزة والهيئات العليا (الرئاسية)

الهيئات والأجهزة العليا ذات الأداء المرتفع

1. الهيئة العامة للزكاة
2. المجلس السياسي الأعلى
3. مكتب رئاسة الجمهورية

الأجهزة والهيئات العليا ذات الأداء الضعيف

1. هيئة مكافحة الفساد
2. فريق المصالحة
3. المركز الوطني للمعلومات

2. قياس الأداء على المستوى التخطيطي :

الموقف التنفيذي للأنشطة على المستوى التخطيطي:

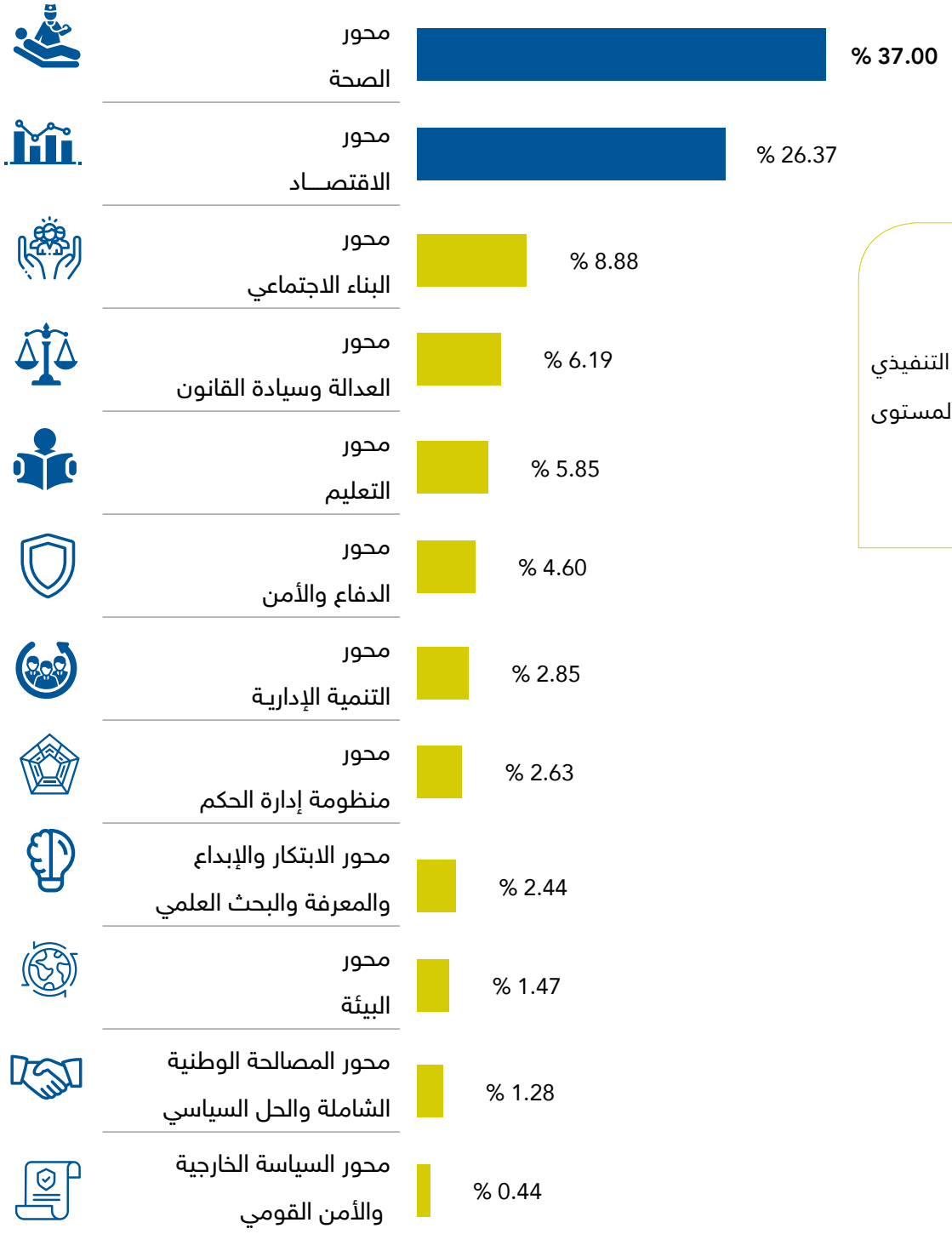

شكل رقم (2)

يوضح الموقف التنفيذي للأنشطة على المستوى التخطيطي

- يحتل محور الصحة المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته في إنجازالخطة المرحلية بنهاية الربع الثاني 2020م والتي بلغت (37 %) ، يليه محور الاقتصاد بنسبة (26.37 %)وحل في المرتبة الثالثة محور البناء الاجتماعي بنسبة (8.88 %)، فيما تتراوح نسبة إنجازكلٍ من محور العدالة وسيادة القانون ومحور التعليم ومحور الدفاع والأمن بين (4.60 % - 6.19 %). فيما جاءت بقية المحاور بعد المرتبة السادسة بنسبة مساهمة أقل من (3 %).

3.الموقف التنفيذي للأنشطة على مستوى الخطة المرحلية ككل حتى نهاية الربع الثاني يونيو 2020م

شكل رقم (3) يوضح الموقف التنفيذي للانشطة على المستوى الكلي للخطة المرحلية الاولى حتى نهاية الربع الثاني

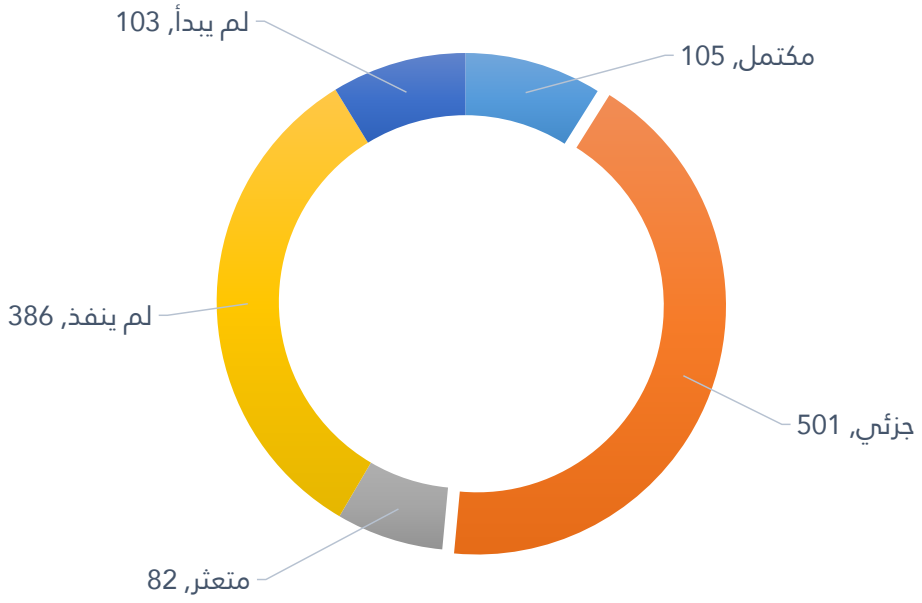

- بلغ عدد الأنشطة التي اكتمل تنفيذها حتى نهاية الربع الثاني 2020م "105" نشاطاً، وبحسب تقارير (المكتب التنفيذي والوحدة الفنية بمجلس القضاء والوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة) بنسبة (9.8 %) من إجمالي الأنشطة المخططة تنفيذها حتى نهاية الربع الثاني 2020م البالغ عددها (1074) نشاطاً. فيما بلغ عدد الأنشطة المنفذة جزئياً"501" نشاط بنسبة (46.6 %) أمّا الأنشطة المتعثرة والتي لم يتحقق فيها أي تقدم يذكر حتى نهاية الربع الثاني بعدد (82) نشاطاً بنسبة (7.6 %) من إجمالي عدد الأنشطة المخططة .
- بلغ عدد الأنشطة التي لم تنفذ (386) نشاطاً بنسبة (35.9 %)من إجمالي الأنشطة المخططه.
- فيما بلغ عدد الأنشطة التي لم يبدأ زمن تنفيذها (103) نشاطاً مخطط تنفيذها خلال الربع الثالث والرابع وتمثل ما نسبته (8.8 %) من أنشطة الخطة المرحلية الأولى المعدلة.

4.ملخص أهم النتائج المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020:

شكل رقم (4) يوضح ملخص أهم النتائج المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020

أكثر من **(20)**
برنامج تدريبي

اكثر من **(50)**
مشروع في مجال الطرقات من رصف وزفلته

اكثر من **(20)**
لائحة تنظيمية

أكثر من **(40)**
دراسة جدوى

أكثر من **(111)**
مشروع مياة

أكثرمن **(1500)**
منشأة تم تقييمها

اكثر من **(500)**
متدرب

أكثر من **(5) قوانين**
تم تعديلها

أكثر من **(85)**
دليل تنظيمي

أهم الصعوبات التي واجهت عملية تنفيذ الخطة المرحلية:

1. ضعف الثقافة المؤسسية وثقافة التخطيط والعمل بروح الفريق لدى الجهات الرسمية في مختلف المؤسسات.
2. جائحة كورونا
3. استمرار العدوان والحصار
4. ضعف التكامل والتنسيق القطاعي بين الجهات
5. كثرة عدد الأنشطة المخطط تنفيذها للربع الثاني مع قائمة أولويات غير واضحة .
6. تأخر اعتماد موازنة الأنشطة كما لاتتوفر آلية واضحة لتمويل الأنشطة.
7. تأخر دليل تشكيل الوحدات التنفيذية للرؤية الوطنية في الجهات.

التوصيـــــــات :

1. التركيز على بناء القدرات المؤسسية المادية والبشرية للوحدات التنفيذية بشكل خاص وللكادر عموماً في مختلف الجهات والمؤسسات بما يمكنها من العمل بشكل أفضل.
2. تعبئة المجتمع حول أهمية الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ودعم ومساندة تنفيذ خططها المرحلية لإيجاد تأييد مجتمعي للمشاركة في التنمية.
3. أهمية إدراك أن تنفيذ إصلاحات إدارية وتطوير العمل المؤسسي في وحدات الخدمة العامة ضرورة وأولوية وطنية كبيرة.
4. تجسيد الالتزام في مختلف المؤسسات بالعمل بالقيم والموجهات العليا للرؤية وفقاً لمبادئ الحوكمة والجودة.
5. الاستفادة من الخبرات الحكومية السابقة لتحقيق مشاركة واسعة في البناء والتنمية .
6. عدم المبالغة عند اختيار أولويات البرامج والمشاريع للخطط التشغيلية للعمل بطموح وواقعية.
7. التركيز على ما يمكن تنفيذه وفقاً الإمكانات المتاحة للاحتياجات الضرورية وتفعيل دور المجتمع والقطاع الخاص.
8. دعم تطبيق التقنية في المتابعة والرصد ورفع التقارير لاستفادة من الوقت والقيام بالتدخلات المناسبة في الوقت المناسب.

9. تكامل مختلف خطط الدولة وفق دليل تخطيط وطني معتمد.
10. دعم ومساندة خطوات التقييم النصفي والنزول الميداني من قبل الفنيين والمختصين في الوحدات المعنية بذلك.

ونأمل أن يقدم هذا الملخص التنفيذي صورة موجزة عن سير تنفيذ الخطة المرحلية للقيادة السياسية وأن يشكل تقرير المتابعة الربعي الثاني للخطة المرحلية الأولى 2019 - 2020م خطوة مهمة نحو مأسسة العمل وبناء منظومة المتابعة والتقييم في كافة مؤسسات الجهاز الإداري للدولة وتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة.

مع الإشارة إلى أن هذا التقرير تم إعداده بحسب التقارير المرفوعة من المكتب التنفيذي والوحدة الفنية بالقضاء والوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة ولم يتسن للوحدة الفنية للمتابعة والتقييم التحقق من موثوقية ودقة البيانات والمعلومات الواردة فيها.

القسم الأول

الإطار العام للتقرير

1.مقدمة

ان نجاح تنفيذ الخطة المرحلية الأولى يمثل أهمية كبيرة كونها اللبنة الأساسية لبناء وترسيخ ثقافة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم على مستوى كافة مؤسسات الدولة .

وتعد عملية المتابعة والتقييم الضامن الرئيس لترجمة هذه الخطة على أرض الواقع حيث ركزت الوحدة الفنية على التأسيس والبناء لمنظومة المتابعة والتقييم وفق آليات ومنهجيات حديثة ومعايير واضحة ونماذج محددة تضع اللبنات الأساسية لهذه المنظومة في إطار بناء المنظومة الشاملة للتخطيط الاستراتيجي للدولة.

تساعد عملية الرصد والمتابعة لإنجازات للخطط والبرامج والمشاريع الوطنية على الانتقال بمؤسسات الدولة من حالة وضع الخطط الاعتيادية إلى وضع خطط التحول الوطني للنهوض بمؤسسات الدولة، وفقاً لمؤشرات أداء ونتائج قابلة للقياس.

وانطلاقا من دور الوحدة الفنية لمتابعة وتقييم تنفيذ الرؤية الوطنية في هذا المجال يقدم هذا التقرير صورة موجزة للقيادة السياسية عن مستوى تنفيذ الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني من العام 2020م.

وتجدر الإشارة إلى حرص الوحدة الفنية على انتظام صدور تقارير المتابعة في المواعيد المحددة بصورة دورية بهدف دعم صناعة القرار و تقديم المساعدة والدعم الفني للمكونات الرئيسة للرؤية الوطنية للاستفادة من نتائج المتابعة والتغذية الراجعة المستفادة منها وإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة أولاً بأول والعمل على تصويب الأداء والمضي قدماً في تنفيذ الخطة المرحلية وإنجاز أهدافها.

لكن الكثير من الصعوبات واجهت الوحدة الفنية في مراجعة وتحليل تقارير المتابعة حتى نهاية الربع الثاني المرفوعة من الأطر الرئيسية لمنظومة الرؤية الوطنية أهمها:

- تأخر تسليم تقارير المتابعة المرفوعة من المكتب التنفيذي والوحدة الفنية بالقضاء والوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة إلى الوحدة الفنية للمتابعة والتقييم لأسباب عديدة لامجال لذكرها.
- استمرار تلقي طلبات التعديلات والحذف وال إضافة للخطة المرحلية من قبل الجهات ما يؤدي إلى تغيير النتائج المستهدفة.
- عدم وجود أوزان نسبية للأهداف الاستراتيجية والمجالات والمحاور للخطة المرحلية
- وجود اختلاف وتباين في العديد من تقارير الجهات الرئيسة فيما بين تقريرها في الربع الأول والثاني من جهة ومع الخطة المرحلية من جهة أخرى منها على سبيل الذكر: الأوزان النسبية للأنشطة والمبادرات - أنشطة جديدة مضافة - أنشطة جديده محذوفة . -أنشطة معدلة في صياغتها . أنشطة منقولة إلى مبادرات أخرى .
- وجود تعديل في بعض القيم المستهدفة لبعض مؤشرات الأنشطة وذلك بالمقارنة مع ما تم رفعة في تقرير الربع الأول .

- لم توضح التقارير أسباب الانحراف والإجراءات المتخذة من قبل الجهات المسؤولة .
- عدم موافاة الوحدة من المكونات المعنية رسمياً بالموقف المالي الشامل للأنشطة.

ومع ذلك فقد بذلت الوحدة الفنية جهود كبيرة للوصول إلى إصدار هذا التقرير بالاعتماد على تقارير المنظومة الرئيسية للرؤية كما وردت باعتبارها المسؤول الرئيس عن الجهات.

2.منهجية المراجعة والتحليل لتقارير المتابعة :

أ.آلية المراجعة والتحليل :

- تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على منهجية واضحة في مراجعة وتحليل تقارير المتابعة المرفوعة من اطر منظومة الرؤية ومن خلال آلية واضحة لقياس مستوى الأداء المؤسسي والتخطيطي وكذلك إعداد معايير واضحة لتصنيف الموقف التنفيذي لأنشطة الخطة المرحلية وتحديد مستوى التقدم المحرز وفق البيانات والمعلومات الواردة في التقارير إلى الوحدة الفنية مع المقارنة بين القيم الواردة في تقارير الربع الأول والربع الثاني وكذلك العمل على المراجعة والمطابقة للأنشطة الواردة في التقارير الرئيسية بالمقارنة مع آخر نسخة المسلمة للوحدة من الخطة المرحلية المعدلة من المكتب التنفيذي بتاريخ 4 نوفمبر 2020م وفرز جميع الأنشطة والنتائج والمؤشرات والمبادرات المحذوفة والمعدلة والجديدة .

ب.معايير تصنيف الموقف التنفيذي للأنشطة:

المعيار	التعريف
مكتمل	نسبة تنفيذ النشاط 100 % من القيمة المستهدفة.
جزئي	توجد نسبة انجاز محققة في تنفيذ النشاط.
لم ينفذ	لا يوجد نسبة انجاز محققة للنشاط
لم يبدأ	لم يبدأ الزمن المخطط لتنفيذ النشاط
متوقف	يوجد تقدم محرز في تنفيذ النشاط خلال الربع الأول ولا يوجد تقدم في الربع الثاني

- تم تجميع القيم والنسب المنجزة على مستوى كل محور بالمقارنة مع الأنشطة المستهدفة والأنشطة المحققة لتقديم صورة موجزة للقيادة العليا عن أهم النتائج المحققة على مستوى كل محور .
- إعداد منهجية احتساب نسب التقدم المحرز على المستوى التخطيطي والمؤسسي وفقاً للتالي:

ج.منهجية احتساب نسب التقدم المحرز:

- على المستوى التخطيطي والمؤسسي:

نظرا لعدم وجود اوزان نسبية لكل من الأهداف الاستراتيجية والمجالات والمحاور، ولغرض قياس مستوى الإنجاز على مستوى المحاور والخطة المرحلية ككل، تم احتساب تلك الاوزان كالاتي:

المعيار	تفسير المعيار
نسبة إنجاز النشاط	=القيمة المحققة للنشاط كما وردت في تقارير منظومة الرؤية الرئيسة .
وزن النشاط	= الوزن النسبي المحدد في وثيقة الخطة المرحلية
وزن المبادرة	= الوزن النسبي المحدد في وثيقة الخطة المرحلية.
الوزن النسبي للهدف الاستراتيجي	= (100 ÷ عدد الأهداف الاستراتيجية ضمن المجال)
الوزن النسبي للمجال	= (100 ÷ عدد المجالات ضمن المحور)
الوزن النسبي للمحور	= (عدد أنشطة المحور ÷ عدد أنشطة الخطة المرحلية ككل)

- الأوزان المرجحة الموزونة

المعيار	تفسير المعيار
الوزن المرجح الموزون المستهدف للنشاط	=نسبة انجاز النشاط المستهدف(100 %)× وزن النشاط× وزن المبادرة× وزن الهدف× وزن المجال× وزن المحور.
الوزن المرجح الموزون المحقق للنشاط	= نسبة انجاز النشاط المحقق× وزن النشاط× وزن المبادرة× وزن الهدف× وزن المجال× وزن المحور
الوزن المرجح المستهدف للمحور	= مجموع النسب المرجحة الموزونة المستهدفة لأنشطة المحور
الوزن المرجح المحقق للمحور	= مجموع النسب المرجحة الموزونة المحققة لأنشطة المحور (يعبر عن نسبة مساهمة انجاز المحور من نسبة انجاز الخطة)
النسبة المئوية لإنجاز المحور	= الوزن النسبي المرجح المحقق للمحور ÷ الوزن النسبي المرجح المستهدف للمحور
الوزن المرجح المستهدف للجهة	= مجموع النسب المرجحة الموزونة المستهدفة لأنشطة الجهة
الوزن المرجح المحقق للجهة	= مجموع النسب المرجحة الموزونة المحققة لأنشطة الجهة(يعبر عن نسبة مساهمة انجاز الجهة من نسبة انجاز الخطة)
النسبة المئوية لإنجاز أنشطة الجهة	= الوزن النسبي المرجح المحقق للجهة ÷ الوزن النسبي المرجح المستهدف للجهة.
نسبة مساهمة الجهة من اجمالي نسبة انجاز الخطة	= الوزن المرجح المحقق للجهة ÷ اجمالي نسبة انجاز الخطة المرحلية
نسبة انجاز الخطة المرحلية	= مجموع الاوزان النسبية المرجحة الموزونة المحققة لأنشطة الخطة ككل

من خلال هذا التقرير الشامل حاولنا جمع كل ملاحظات الوحدة الفنية ونحن على ثقة أن هذا العمل وأن شابته بعض الأخطاء سيكون حافزاً لتطوير الأداء ورفع مستوى الإنجاز في الفترات القادمة بإذن الله تعالى. كما نعتذر من أي جهة أو قيادة مؤسسة شعرت بالغبن لسبب أو لآخر والوحدة الفنية عن أتم الاستعداد لتعديل بياناتها إذا لزم الأمر وفق توضيح مرفق بالأدلة.

القسم الثاني

نتائج مستوى التقدم المحرز للخطة المرحلية الأولى

حتى نهاية الربع الثاني يونيو 2020م

أولاً: مستوى التقدم المحرز على المستوى التخطيطي :

يقصد بمتابعة الأداء التخطيطي : جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن مدى تحقق الأهداف والمبادرات والنتائج على مستوى المحور والمجال وصولاًلقياس التقدم المحرز على مستوى الخطة بشكل كامل. ويهدف هذا النوع من المتابعة إلى قياس الأداء للخطة المرحلية (لمجالات – القطاعات - المحاور)مثلاً يتم قياس أداء الخطة المرحلية للدولة في مجال محور البناء الاجتماعي أو في مجال محور الاقتصاد للتعرف على مساهمة إنجاز المحور في الخطة المرحلية ككل ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف للوصول إلى مقترحات عامة تهدف للارتقاء العام بهذا المحور على مستوى الدولة. يعرض هذا الجزء مستوى التقدم المحرز على مستوى المحاور على النحو الآتي :

جدول (1) يوضح الموقف التنفيذي للمحاور على مستوى الخطة المرحلية ككل دون المحليات

اسم المحور	عدد الانشطة	الأهمية النسبية للمحور	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من اجمالي انجاز الخطة المرحلية
محور المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي	10	% 0.94	% 0.41	% 1.28
محور منظومة إدارة الحكم	53	% 4.98	% 0.84	% 2.63
محور البناء الاجتماعي	91	% 8.54	% 2.84	% 8.88
محور الاقتصـــاد	311	% 29.20	% 8.43	% 26.37
محور التنمية الإدارية	75	% 7.04	% 0.91	% 2.85
محور العدالة وسيادة القانون	100	% 9.39	% 1.98	% 6.19
محور الابتكار والإبداع والمعرفة والبحث العلمي	20	% 1.88	% 0.78	% 2.44
محور التعليم	49	% 4.60	% 1.87	% 5.85
محور الصحة	267	% 25.07	% 11.83	% 37.00
محور البيئة	32	% 3	% 0.47	% 1.47
محور الدفاع والأمن	48	% 4.51	% 1.47	% 4.60
محور السياسة الخارجية والأمن القومي	9	% 0.85	% 0.14	% 0.44
الإجمالي	1065	% 100.00	% 31.97	% 100.00

من خلال الجدول رقم (1) الذي يوضح أن نسبة التقدم المحرز على المستوى التخطيطي هو(31.97 %) دون المحليات.

شكل رقم (5) يوضح ترتيب كل محور ونسبة مساهمته من إنجاز الخطة المرحلية الاولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م

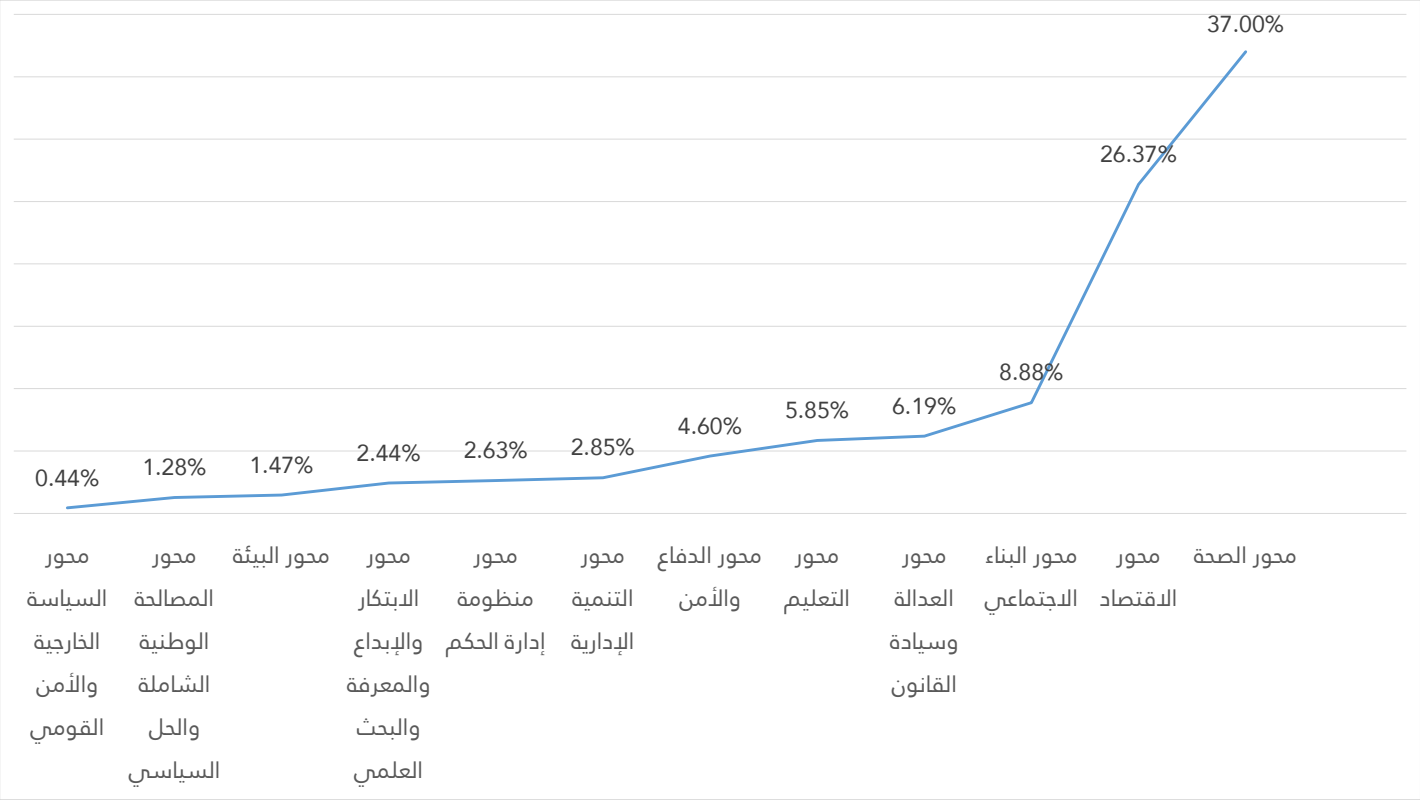

- احتل محور الصحة المرتبة الأولى من حيث نسبة مساهمته في إنجازالخطة المرحلية بنهاية الربع الثاني 2020م والتي بلغت (37 %) ، يليه محور الاقتصاد بنسبة (26.37 %)وفي المرتبة الثالثة محور البناء الاجتماعي بنسبة (8.88 %).
- وتتراوح نسبة إنجازكُلٍ من محور العدالة وسيادة القانون ومحور التعليم ومحور الدفاع والأمن بين (4.60 % - 6.19%).
- فيما جاءت بقية المحاور بعد المرتبة السادسة بنسبة مساهمة أقل من (3 %).

1.الموقف التنفيذي للأنشطة على المستوى التخطيطي بحسب المحور:

شكل رقم (6): يوضح عدد الانشطة (المكتملة - الجزئية - الغير منفذ - التي لم تبدأ - المتعثرة)

بحسب المحور مع المحليات

محور المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي

أنشطة مكتمل	2
أنشطة جزئية	1
أنشطة لم تنفذ	7
أنشطة لم تبدأ	0
أنشطة متعثرة	0

محور منظومة إدارة الحكم

أنشطة مكتمل	6
أنشطةجزئية	6
أنشطة لم تنفذ	28
أنشطة لم تبدأ	6
أنشطة متعثرة	0

محور البناء الاجتماعي

أنشطة مكتمل	10
أنشطة جزئية	13
أنشطة لم تنفذ	32
أنشطة لم تبدأ	7
أنشطة متعثرة	1

محور الاقتصـــاد

أنشطة مكتمل	33
أنشطةجزئية	45
أنشطة لم تنفذ	101
أنشطة لم تبدأ	13
أنشطة متعثرة	8

محور التنمية الإدارية

أنشطة مكتمل	8
أنشطة جزئية	12
أنشطة لم تنفذ	35
أنشطة لم تبدأ	6
أنشطة متعثرة	4

محور العدالة وسيادة القانون

أنشطة مكتمل	4
أنشطةجزئية	10
أنشطة لم تنفذ	11
أنشطة لم تبدأ	39
أنشطة متعثرة	0

محور الابتكار والإبداع والمعرفة والبحث العلمي

أنشطة مكتمل	3
أنشطة جزئية	4
أنشطة لم تنفذ	8
أنشطة لم تبدأ	2
أنشطة متعثرة	0

محور التعليم

أنشطة مكتمل	9
أنشطةجزئية	9
أنشطة لم تنفذ	14
أنشطة لم تبدأ	2
أنشطة متعثرة	5

محور الصحة

أنشطة مكتمل	28
أنشطة جزئية	155
أنشطة لم تنفذ	14
أنشطة لم تبدأ	14
أنشطة متعثرة	1

محور البيئة

أنشطة مكتمل	1
أنشطةجزئية	6
أنشطة لم تنفذ	11
أنشطة لم تبدأ	13
أنشطة متعثرة	1

محور الدفاع والأمن

أنشطة مكتمل	0
أنشطة جزئية	12
أنشطة لم تنفذ	10
أنشطة لم تبدأ	0
أنشطة متعثرة	0

محور السياسة الخارجية والأمن القومي

أنشطة مكتمل	0
أنشطةجزئية	1
أنشطة لم تنفذ	2
أنشطة لم تبدأ	1
أنشطة متعثرة	1

- تصدر محور الصحة المرتبة الأولى من حيث عدد الأنشطة المنفذة جزئياً بـ (155)نشاطاً، فيما احتل محور الاقتصاد على المرتبة الثانية من حيث تحقيق الأنشطة المنفذة جزئيا بعدد(45) نشاطاً وجاء محور البناء الاجتماعي في المرتبة الثالثة من حيث عدد الأنشطة المنفذة جزئياً وعددها(13) نشاطاً فيما لم يتجاوز عدد الأنشطة المنفذة جزئياً في كُلٍ من (محور السياسة الخارجية والامن القومي ومحور المصالحة الوطنية والحل السياسي الشامل) سوى (2) أنشطة وهي نسبة متدنية جداً.
- و بحسب تقارير الأطر الرئيسية لمنظومة الرؤية يتضح أن عدد الأنشطة التي اكتمل تنفيذها (105) نشاط وتمثل نسبة (9 %) من إجمالي الأنشطة المخططة منها (33) نشاطاً في محور الاقتصاد الذي احتل المرتبة الأولى و(28) نشاط في محور الصحة والذي احتل المرتبة الثانية من حيث الأنشطة المكتملة وحل في المرتبة الثالثة محور البناء الاجتماعي بـ (10) أنشطة .وجاء محور التعليم في المرتبة الرابعة بأداء متوسط مع الإشارة إلى ضعف الأنشطة المنفذة، وجاءت المحاور الثلاثة (منظومة الحكم -الدفاع والأمن – السياسة الخارجية والأمن القومي) في مرتبة متدنية فيها.
- الموقف التنفيذي للأنشطة المتأخرة التي لم تنفذ أو تلك التي لم يبدأ زمن تنفيذها بعد وكذلك الأنشطة المتعثرة على النحو الآتي :
  - (26 %) من الأنشطة متأخرة جداًعلى مستوى جميع المحاور وهو ما يمثل أكثرمن ربع الخطة المرحلية. فيما هناك (8 %) من الأنشطة متوقفة وهي التي بدأت خلال الربع الأول وتوقفت دون أسباب واضحة مقدمة من الجهات المنفذة. فيما تجاوزت نسبة الأنشطة التي تأخرت عن مواعيدها المخططة (16 %) ويعود السبب في معظمها للمبالغة في اختيار الأنشطة اثناء عملية التخطيط أو عدم وجود موارد مالية كافية أو إهمال وعدم اهتمام من القيادة في بعض الجهات في متابعة التنفيذ وتقديم الحلول والمعالجات ، فيما بلغت نسبة الأنشطة المتعثرة (2 %) من الأنشطة متعثرة.

ثانياً: مستوى التقدم المحرز على المستوى المؤسسي:

ويقصد بمتابعة الأداء على المستوى المؤسسي : جمع البيانات والمعلومات اللازمة عن الإنجاز الفعلي عن الجهة / الوزارة ومدى استجابتها في تحقيق الأهداف والأنشطة والمبادرات المسندة إليها في الخطة المرحلية الأولى.

جدول رقم (2) يوضح الموقف التنفيذي للأنشطة بشكل إجمالي
ويوضح عدد الأنشطة في الخطة المرحلية قبل التعديل وبعد التعديل

بيان الأنشطة	الحكومة	السلطة القضائية	الأجهزة والهيئات العليا (الرئاسية)	المحليات	الإجمالي
عدد الأنشطة في الخطة المرحلية	749	105	60	113	1027
عدد الأنشطة بعد التعديل عليها	908	80	77	112	1177
عدد الأنشطة المخطط تنفيذها	844	41	77	112	1074
عدد الجهات	48	6	11	22	87
مكتمل	83	0	15	7	105
جزئي	438	28	23	12	501
متعثر	73	9	0	0	82
لم ينفذ	250	4	39	93	386
لم يبدأ	64	39	0	0	103

من خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح الموقف التنفيذي بشكل إجمالي لأنشطة الخطة المرحلية الأولى 2019 - 2020م بنهاية الربع الثاني على مستوى الخطة المرحلية بشكل كامل على مستوى الحكومة والسلطة القضائية والأجهزة والهيئات العليا التابعة للرئاسة والمحليات ونوجز أهم نتائج المراجعة والتحليل للموقف التنفيذي لمختلف المستويات على النحو الآتي :

1.الموقف التنفيذي لأنشطة الحكومة والجهات التابعة لها:

يشير تحليل الموقف التنفيذي للأنشطة الخاصة بالحكومة والجهات التابعة لها بالنتائج على النحو الآتي :

شكل رقم (7):
يوضح الموقف التنفيذي للأنشطة على مستوى الحكومة والجهات التابعة لها بشكل إجمالي

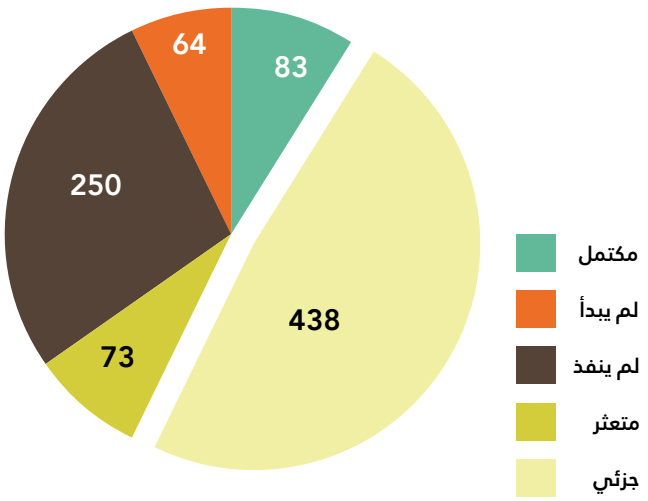

- بلغ عدد الأنشطة (83)نشاطاً اكتمل تنفيذها تمثل نسبة 9.1 % من إجمالي الأنشطة المسند تنفيذها للحكومة البالغ عددها 908 نشاط. فيما بلغ عدد الأنشطة المنفذة جزئياً (438) نشاطاً تمثل نسبة 48.2 % من إجمالي الأنشطة المسند تنفيذها للحكومة. بينما تفاوتت حالات التنفيذ لتلك الأنشطة على النحو الآتي :
  - 256 نشاطاً متوافق مع الزمن المخطط للتنفيذ.
  - 143 نشاطاً متأخر بمعنى أن القيمة المنجزة لاتتوافق مع الزمن المخطط للتنفيذ.
- 39 نشاطاً قيد التنفيذ نسبة إنجاز محدودة بمعنى أن الفترة المخططة لتنفيذها انتهت ولازالت نتائج تحقق النشاط متدنية جداً.
- بلغ عدد الأنشطة المتعثرة (73) نشاطاً تمثل نسبة 8 % يوجد فيها تنفيذ جزئي خلال الربع الأول ولا يوجد تقدم محرز في التنفيذ خلال الربع الثاني. أما الأنشطة التي لم تنفذ فقد بلغ عددها(250) نشاطاً تمثل نسبة 27.5 % من إجمالي أنشطة الحكومة وهي الأنشطة التي بدأ أو انتهى زمن تنفيذها ولم يتم البدء بتنفيذها، فيما يوجد (64) نشاطاً لم يبدأ زمن تنفيذها بعد لان زمنها في الربع الثالث والرابع وتمثل ما نسبته (7 %).

2.الموقف التنفيذي لأنشطة السلطة القضائية:

تشير نتائج تحليل الموقف التنفيذي لأنشطة السلطة القضائية والجهات التابعة لها إلى:

شكل رقم (8) يوضح الموقف التنفيذي للأنشطة على مستوى السلطة القضائية والجهات التابعة لها بشكل اجمالي

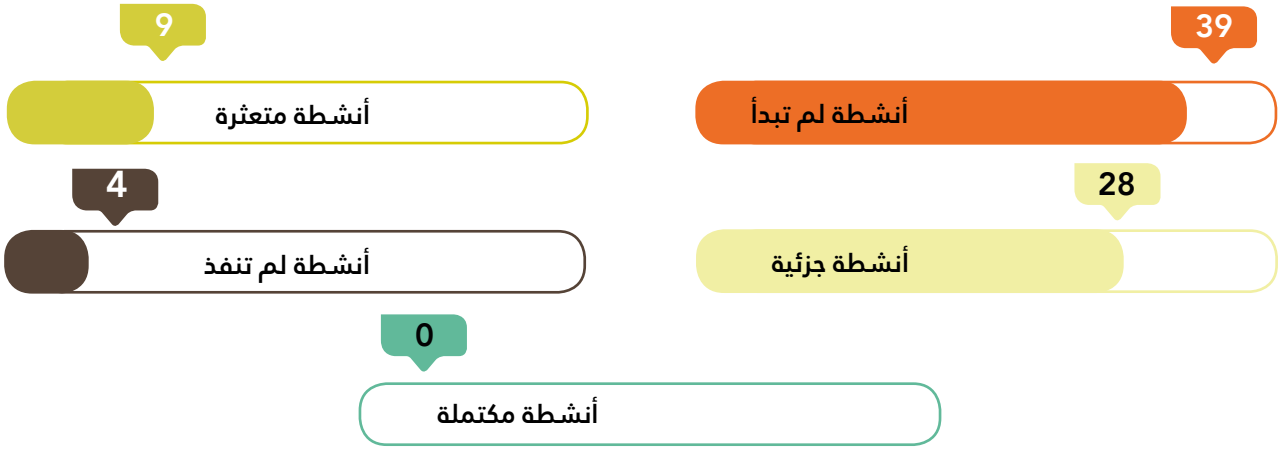

شهدت الخطة المرحلية للسلطة القضائية تعديلات جوهرية خلال الربع الثاني في عدد المبادرات والأنشطة و زمن وجهات التنفيذ والنتائج المستهدفة وهذا أدى إلى منح وضع خاص للخطة وما اقتضته عملية المراجعة لها من اللجنة المشتركة وكذلك الإقرار من مجلس القضاء الأعلى الذي أخذ زمناً كبيراً من فترة الربع الثاني؛ ولذلك جاءت النتائج متواضعة مع الإشارة إلى أن الوحدة الفنية بالسلطة القضائية قامت بإعادة النظر في تقرير الربع الأول والربع الثانيبناء على التعديلات المرفوعة منها فإن تحليل الموقف التنفيذي للأنشطة كما يلي:

- لا توجد أنشطة مكتملة التنفيذ لأجهزة ومؤسسات السلطة القضائية حتى نهاية الربع الثاني ويعود السبب في ذلك بحسب إفادة الوحدة الفنية بمجلس القضاء إلى أن أغلب الأنشطة ينتهي الزمن المخطط لها بنهاية الربع الثالث والبعض نهاية الربع الرابع من العام 2020م. فيما بلغ عدد الأنشطة قيد التنفيذ(28) نشاطاً وتمثل نسبة 35 % من إجمالي أنشطة السلطة القضائية ومؤسساتها البالغ عددها (80) نشاطاً وفق الخطة المعدلة للسلطة القضائية مع الإشارة إلى ان تفاصيل الأنشطة قيد التنفيذ على النحو الآتي :
  - 8 أنشطة متوافقة مع الزمن المخطط لتنفيذها
  - 18 نشاط قيمها المحققة لا تتوافق مع الزمن المخطط لتنفيذها.
- نشاطات انتهت الفترة الزمنية المخططة لتنفيذهما وحالة التنفيذ لا زالت محدودة . فيما أن (9) أنشطة متعثرة تمثل نسبة 11.3 % وهناك (4) أنشطة لم تنفذ تمثل نسبة 5 % من إجمالي أنشطة أجهزة ومؤسسات السلطة القضائية، فيما بلغ عدد الأنشطة التي لم يبدأ زمن تنفيذها (39) نشاط وتمثل نسبة 48.8 % من إجمالي أنشطة أجهزة ومؤسسات السلطة القضائية.

3. الموقف التنفيذي لأنشطة الأجهزة والهيئات العليا (الرئاسية)

مشاركة الهيئات والأجهزة العليا محدود جداًفي تنفيذ الخطة المرحلية الأولى نظراً لعدد الأنشطة المسندة لها في الخطة المرحلية حيث لم يتجاوز عدد الأنشطة المسندة للهيئات والأجهزة العليا سوى (60) نشاط فقط من أنشطة الخطة المرحلية البالغ عددها (1027) نشاطاً وإذا ما تم إدراج الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية والمجلس السياسي الأعلى تصبح إجمالي الأنشطة(77) نشاطاً تمثل نسبة (6.5 %) إجمالي أنشطة الخطة المرحلية المعدلة . ويتناول هذا التقرير بإيجاز عرضاً لمحتوى المراجعة لتقارير المتابعة وأهم النتائج بشكل عام :

شكل رقم (9) يوضح الموقف التنفيذي للانشطة على مستوى الهيئات والاجهزة العليا بشكل اجمالي

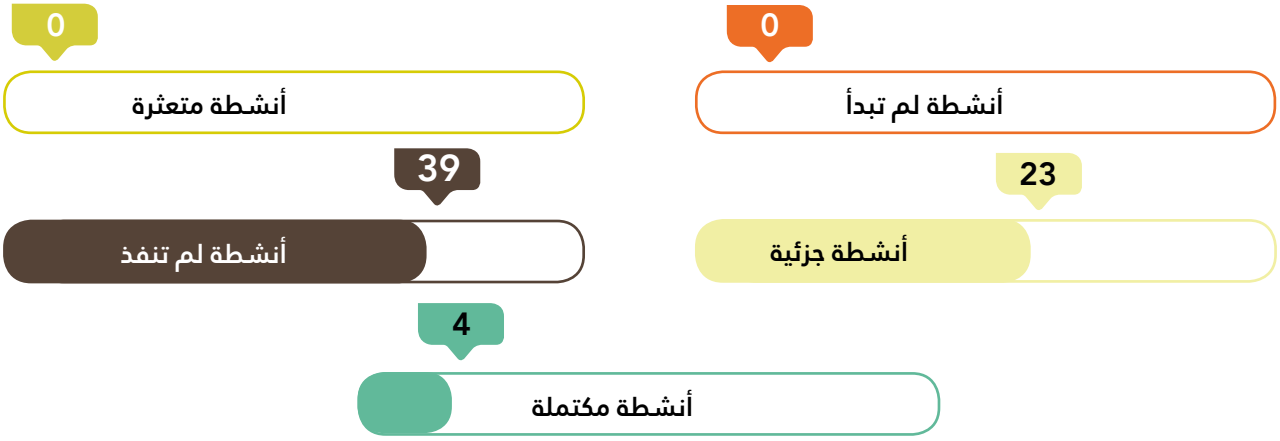

- بلغ عدد الأنشطة المسند تنفيذها للأجهزة والهيئات العليا في الخطة المرحلية الأولى 2019-2020م (77) نشاط لعدد (11)جهة وفقاً للخطة المعدلة وقد اكتمل تنفيذ (15) نشاطاً بنسبة(19.5 %) فيما تم تنفيذ عدد23 نشاطاً جزئياً وتمثل نسبة 29.9 % منها:
  - 10 أنشطة تتوافق مع الزمن المخطط لتنفيذها.
  - 11 نشاط قيمها المحققة لا تتوافق مع الزمن المخطط.
- 2 أنشطة انتهت الفترة الزمنية المخططة لتنفيذها وحالة التنفيذ لا زالت محدودة جداً، فيما لم يتم تنفيذ (39) نشاطاً تمثل نسبة 50.6 % من إجمالي أنشطة الأجهزة والهيئات العليا وإذا ما قارنا الأنشطة التي لم تنفذ مع الأنشطة التي اكتمل تنفيذها أو الجزئية فإن نسبة الأنشطة التي لم تنفذ أكثر من تلك وهذا يشير إلى تأخر تنفيذ جميع الأنشطة نهاية الخطة المرحلية .

4.الموقف التنفيذي لأنشطة المحليات:

تعد مصفوفة المحليات في الخطة المرحلية أحد أهم مكونات الخطة المرحلية الأولى لتنفيذ الرؤية الوطنية حيث تضمنت عدد (12) مبادرة تم التخطيط لتنفيذها من خلال (112) نشاط وجاءت معظم أنشطتها على شكل برامج ومشاريع وكشفت نتائج المراجعة لتقارير المتابعة للربع الثاني من العام 2020م وتتلخص أهم نتائج التحليل بما يلي:

شكل رقم (10) يوضح الموقف التنفيذي لأنشطة المحليات

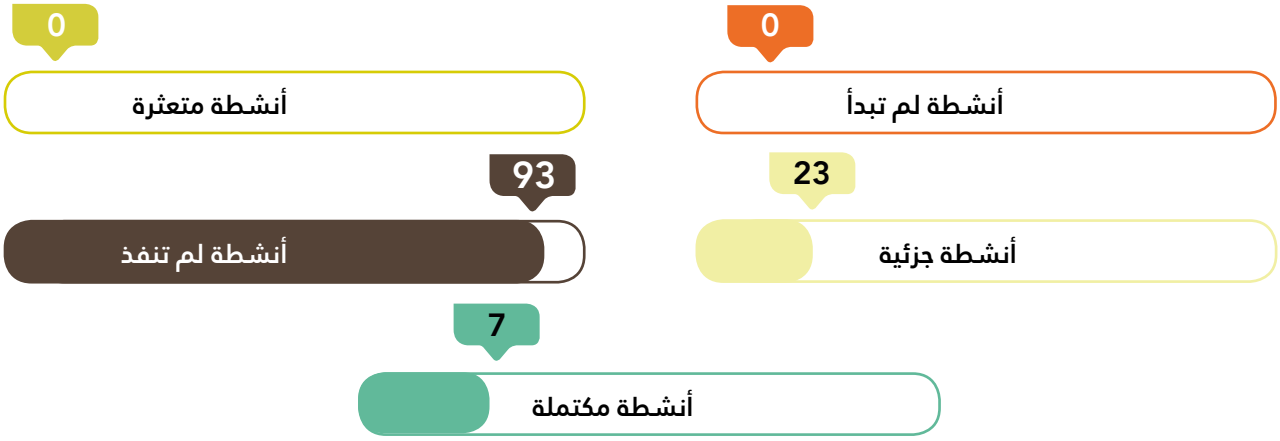

(6)محافظات فقط التي ظهرت بياناتها ضمن تقرير الحكومة وأظهرت نتائج المراجعة والتحليل كما يلي:

- بلغ عدد الأنشطة التي اكتمل تنفيذها (7)وتمثل نسبة 6.3 % من إجمالي أنشطة المحليات والبالغ عددها 112 نشاطاً فيما عدد(12) نشاطاً نفذ بشكل جزئي وتمثل نسبة 10.7 % من إجمالي أنشطة المحليات منها:
  - 3 أنشطة تتوافق مع الزمن المخطط لتنفيذها.
- 9 أنشطة قيمها المحققة لا تتوافق مع الزمن المخطط لتنفيذها، فيما (93) نشاطاً لم ينفذ على مستوى المحليات وتمثل نسبة 83 % من إجمالي أنشطة المحليات وهذا يشير إلى تأخر المحليات في عملية التنفيذ.

وتشير نتائج مستوى التنفيذ لخطة المحليات في إطار الخطة المرحلية الأولى بأهمية مضاعفة الجهود ورفع وتيرة الأداء بما يحقق النتائج المستهدفة خلال الآجال الزمنية المحددة لما تبقى من فترة الخطة .

5. التعديلات التي أُدخلت على الخطة المرحلية بعد تقرير الربع الأول :

اجرى المكتب التنفيذي تعديلات على الخطة المرحلية الأولى بعد إقرارها وتدشينها من رئيس المجلس السياسي الأعلى حيث كانت عدد الأنشطة المسندة لجميع الجهات في الخطة المرحلية الأولى (1027) نشاطاً أما الخطة المعدلة حتى شهر نوفمبر 2020م بعدد أنشطة (1177) نشاطاً من خلال الشكل رقم (11) يتضح لنا حجم التعديلات وقد برر المكتب التنفيذي بان ذلك بحسب طلب الجهات

شكل رقم (11)

يوضح التعديلات التي أدخلت على الخطة بعد تقرير الربع الأول

1 الأهداف المستبعدة	2 الأهداف الجديدة	
18 المبادرات المستبعدة	2 المبادرات المعدلة	9 المبادرات الجديدة
126 الأنشطة المستبعدة	1 الأنشطة المعدلة	182 الأنشطة الجديدة
36 النتائج المعدلة	1 النتائج الجديدة	
126 القيم المعدلة	86 فترة زمنية	182 المؤشرات المستبعدة

من خلال الشكل يتضح الآتي :

- إن عدد الأهداف الاستراتيجية الجديدة التي تم اضافتها (2) فيما تم استبعاد (1) هدف استراتيجي واحد.
- (9) مبادرات جديدة تم إضافتها إلى الخطة المرحلية وتمثل نسبة (3 %) من إجمالي المبادرات في الخطة المرحلية على الرغم أن تقرير المكتب التنفيذي للربع الثاني لم يشر إلى إنه تم إضافة مبادرات جديدة للخطة.
- (182)نشاطاً جديد تم إضافتها تمثل نسبة (20 %) من إجمالي أنشطة الخطة المرحلية.
- (126) نشاطاً تم استبعاده دون معايير أو مبررات منطقية وتمثل نسبة (14 %) من إجمالي الأنشطة في الخطة المرحلية.
- (36) نتيجة تم تعديلها دون ذكر الأسباب تمثل ما نسبته (4 %) من إجمالي النتائج المستهدفة في الخطة المرحلية .
- (86) فترة زمنية تم تعديلها دون ذكر أي أسباب منطقية ودون معايير
- (50) مؤشر تم استبعاده من الخطة المرحلية
- (126) قيمة تم تعديلها للمؤشرات المستهدفة

تناول تقرير المكتب التنفيذي للربع الثاني موضوع التحديثات (التعديلات)على الخطة المرحلية الأولى لكن دون إيضاح الأسباب أو المبررات التي دعت لذلك وتوصي الوحدة الفنية بوضع معايير لل إضافة أو الحذف أو التعديل كي لاتصبح الخطة المرحلية بعد إقراراها من رئيس المجلس السياسي الأعلى محل تعديلات كل يوم ومع أهمية ان تكون الخطة ديناميكية ومرنه وتخضع للمراجعة النصفية إلا أنه من الأهمية بمكان وضع ضوابط ومعايير وقواعد شفافة لارتباط خطة المتابعة والتقييم بها وإدخالها النظام الإلكتروني للوحدة الفنية .

القسم الثالث

الإنفاق المالي لأنشطة الخطة المرحلية

يقصد بالإنفاق المالي نسبة ما أنفقته الجهات على أنشطة الخطة المرحلية مقارنة مع المبالغ المالية والكلف المخططة لها في الخطة المرحلية الأولى للعام 2020م بشكل عام والأنشطة المخططة حتى نهاية الربع الثاني بشكل خاص.

وتشير نتائج المراجعة لتقارير الأطر الرئيسة لمنظومة الرؤية إلى غياب تحديد الموقف المالي للخطة ونسبة الإنفاق على مستوى الجهات الرئيسة أو على مستوى جهات التنفيذ على النحو الآتي :

1.الموقف التنفيذي المالي للكلف المالية والمخططة والمنفقة على أنشطة الحكومة والجهات التابعة لها:

- لم يتم التوضيح من المكتب التنفيذي الموقف التنفيذي للإنفاق المالي للخطة المرحلية على مستوى الربع الأول والربع الثاني.
- تأخر اعتماد المخصصات المالية من وزارة المالية وماتم اعتماده لا يزيد عن (10 %) حيث تم التخصيص للأنشطة المعتمدة في شهر أكتوبر 2020م.
- عدم وجود آلية واضحة للتمويل الأنشطة من وزارة المالية.
- عدم وجود قواعد واضحة من المكتب التنفيذي لاعتماد الأنشطة وفقاً لأولويات ملحة وضرورية.

2.الموقف التنفيذي المالي للكلف المالية المخططة والمنفقة على أنشطة السلطة القضائية:

- لم يتم توضيح التكاليف المنفقة على الأنشطة المنفذة وقيد التنفيذ للمؤسسات والجهات التابعة للسلطة القضائية .
- لم يوضح تقرير الوحدة الفنية في السلطة القضائية نسبة الانفاق بحسب الجهات.
- واجهنا صعوبة كبيرة في احتساب الموقف التنفيذي في الجانب المالي لمعرفة كم المخطط أولاً في الربع الاول لاحتساب المنفق على الأنشطة.
- طبيعة اختلاف الإجراءات التنفيذية للأنشطة والمشاريع من حيث نسبة الإنجاز ونسبة الإنفاق مما يجعل التحليل والمقارنة والوصول إلى نتائج منطقية دقيقة بصعوبة.
- تأخر التمويلات من وزارة المالية حيث إن ما تم اعتماده لا يمثل أقل من (20 %) من خطة السلطة القضائية.
- عدم توفير الموارد المالية من مصادر التمويل الحكومية والذاتية لتنفيذ بعض المشاريع وفقاً لما حدد في الخطة.
- غياب الألويات الضرورية التي تتناسب مع المرحلة الحالية في ظل الحصار والعدوان على بلادنا.

3. الموقف التنفيذي المالي للكلف المالية والمخططة والمنفقة على أنشطة الأجهزة والهيئات العليا:

- هناك جهات لديها أنشطة منفذة واعتمادات مالية وتم الصرف بنسب كبيرة ولكنها لم ترفع تقريراً مالياً واضحاً مثل الهيئة العامة للزكاة.
- لم يتم توضيح التكاليف المنفقة على الأنشطة المنفذة وقيد التنفيذ للمؤسسات والهيئات والأجهزة العليا.
- لم يوضح تقرير الوحدة التنفيذية نسبة الإنفاق بحسب الجهات سواءً للربع الأول أو الثاني.
- تواجه الوحدة الفنية صعوبة كبيرة في احتساب الموقف التنفيذي في الجانب المالي لمعرفة كم المخطط أولاً في الربع الثاني وكم المنفق لاحتساب نسبة الإنجاز مقارنة بما تم إنفاقه.
- طبيعة اختلاف الإجراءات التنفيذية للأنشطة والمشاريع من حيث نسبة الإنجاز ونسبة الإنفاق مما يجعل التحليل والمقارنة والوصول إلى نتائج منطقية دقيقة بصعوبة.
- تأخر التمويلات من وزارة المالية حيث إن ما تم اعتماده لا يمثل أقل من (10 %) من خطة السلطة القضائية.
- عدم توفير الموارد المالية من مصادر التمويل الحكومية والذاتية لتنفيذ بعض المشاريع وفقاً لما حدد في الخطة.
- غياب الألويات الضرورية التي تتناسب مع المرحلة الحالية في ظل الحصار والعدوان على بلادنا.

4. أهم نتائج المراجعة العامة للموقف المالي للخطة المرحلية نهاية الربع الأول:

- لم تتضمن التقارير الربعية للربع الأول والثاني "أنموذج التقرير المالي" كم الإنفاق ونسبة الإنفاق الفعلي من المخطط على مستوى كل جهة فضلاً عن عدم توفر البيانات المالية وتقسيم عملية الصرف وفق الجدول الزمني بناءً على ماتم التخطيط له.
- المشاريع ذات التمويل الخارجي التي تضمنتها الخطط التشغيلية لعدد كبير من الجهات كشفت تقارير الربع الأول والثاني عن عدم اتخاذ معظم الجهات أية إجراءات تحضيرية بشأن الحصول على تلك التمويلات وفق متطلبات وإجراءات المنظمات والدول المانحة. كما أن التقارير لم توضح ما تم اتخاذه من إجراءات بالتنسيق مع مجلس تنسيق الشؤون الإنسانية وأمانته العامة.
- الأنشطة والمشاريع الاستثمارية الممولة من بعض الصناديق وبعض الجهات الإيرادية لم توضح أغلب تقارير الجهات ذات العلاقة ما تم بشأنها ونسبة الإنفاق والصرف للمبادرات والأنشطة الممولة منها.
- لم توضح التقارير الإجراءات التي اتخذتها الجهات لتطوير أساليب تمويل جديدة بغرض رفع كفاءة الإنفاق وردم الفجوة التمويلية.

- وجود اختلافات مهمة في المصادر المالية لتمويل الأنشطة بين ما ورد في الخطة المرحلية وبعض الخطط التشغيلية لعدد من الجهات كما ان البعض من الخطط التشغيلية غير محدد مصدر التمويل.
- تكشف تقارير بعض الجهات أن التكلفة المالية للمشاريع والأنشطة لم توضع وفق قواعد محددة لحساب الكلفة أو على الأقل معايير محددة .
- وردت العديد من الأنشطة في التقارير المالية لعدد من الجهات أنه لا يوجد لها تمويل وهو ما يعني ان رصد المبالغ لتنفيذ تلك الأنشطة في الخطة المرحلية كان غير مخطط بشكل دقيق وواقعي حيث يفترض أن أي نشاط لا يتوفر له تمويل لا يتم إدراجه في الخطة المرحلية. وسبق وأن نبهت الوحدة الفنية في وقت سابق لهذا الإشكالية وأكدت على عدم إدراج أي مبادرة أو نشاط ضمن الخطة التشغيلية لا يتوفر لها تمويل مؤكد لدى الجهة.
- يلاحظ ضعف القدرات الفنية والإدارية لعدد من الجهات في استغلال مواردها الذاتية وضعف قدراتها في استيعاب التمويلات من المنظمات وكذلك ضعف مستوى توجيه التمويلات نحو الأولويات الملحة.

القسم الرابع

النتائج التفصيلية على مستوى المحاور

محور المصالحة الوطنية الشاملة والحل السياسي

10	% 0.41	% 1.28
عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد اللوائح	1	1	% 100
عدد اللجان المشكلة	3	0	0
التنسيق مع الجهات الأمنية لاتخاذ الترتيبات لأمن العائدين	1	0	0
عدد القوائم الخاصة بالمكونات والأحزاب والشخصيات السياسية والقبلية والاجتماعية والثقافية	1	0	0
نسبة إنجاز وثيقة محددات المصالحة	1	0	0
حجم التغطية الإعلامية المستهدفة	250	150	% 60

- تضمنت وثيقة الخطة المرحلية الأولى (10) أنشطة في هذا المحور وقد تمثلت أهم النتائج المستهدف تحقيقها إعداد لائحة داخلية لفريق المصالحة وتهيئة الأجواء والتغطية الإعلامية للعائدين والتنسيق مع الجهات الأمنية حيث تم تحقيق نشاطين فقط في إعداد اللائحة بنسبة (100 %) فيما تم تحقيق (150) برنامجاً اعلامياً تمثل نسبة (60 %) وقد بلغت مساهمة نسبة إنجازالمحور من الخطة المرحلية (1.28 %) وتعد النتائج المحققة بالمقارنة مع النتائج المستهدفة محدودة ومتواضعة جداًفي هذا المحور وتجدر الإشارة هنا إلى غياب الاتصال والتواصل مع فريق المصالحة الوطنية وعدم موافاة الوحدة الفنية باي تقارير عن مستوى التقدم المحرز في الأنشطة الخاصة بهذا المحور رغم أهميته وإمكانية التنفيذ لأن معظم الأنشطة لاتحتاج إلى تكاليف مالية كبيرة.

محور منظومة إدارة الحكم

53	% 0.84	% 2.63
عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد الأنشطة المستهدفة في مجال مكافحة الفساد	7	0	0
عدد الفعاليات الإعلامية المستهدفة	126	6	% 4.7
عدد مراكز المعلومات المستهدفة	12	4	% 33
عدد أنظمة المعلوماتية المستهدفة	16	5	% 33
عدد اليات العمل / وثيقة خطة	2	0	0
عدد البرامج التدريبية المستهدفة	29	3	0
عدد الدراسات	5	0	0
عدد الأدلة	4	2	% 50
عدد التشريعات المستهدفة	4	1	% 25
عدد الأنظمة التقييم	1	0	0
عدد السياسات	7	2	% 29
عدد اللقاءات والفعاليات	2	0	0
عدد الأنشطة الموجهة نحو تنمية الموارد المالية	1	0	0

- يحتل هذا المحور أهمية كبيرة في إطار الخطة المرحلية الأولى لتنفيذ الرؤية الوطنية باعتبار ان الأهداف والمبادرات والأنشطة فيه تمثل لبنات أساسية في إطار مشروع بناء الدولة وإصلاح مؤسساتها وتمثل أولوية خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الرؤية لتأثيرها المباشر على بقية المحاور وقد تبنت الخطة المرحلية الأولى في هذا المحور (7) أنشطة في مجال مكافحة الفساد وتطوير التشريعات، وبعض القوانين و إعداد ادلة التقييم وتنمية الموارد و إعداد مدونات سلوك وطنية إلا أنه يلاحظ من الجدول أعلاه أن النتائج المحققة في هذا المجال مازالت قيد التنفيذ حيث تم إنجاز(2) أدلة "الأول دليل تشكيل الوحدات التنفيذية للرؤية الوطنية والثاني الحكم الرشيد تم إنجازمانسبته (50 %) فيما تم التخطيط لتنفيذ (29) برنامجاً تدريبياً أُنجز منها (3) برامج تدريبية بنسبة (10 %) فيما تم التخطيط لتحديث عدد (16) نظام تقني، تم إنجاز منها (4) أنظمة تقنية بحسب ماورد في تقرير المكتب التنفيذي للربع الثاني وتم التخطيط لتنفيذ (126) فعالية في حين أن المحقق الفعلي نسبة ضئيلة جداً تمثلت بـ (6) فعاليات إعلامية وهو نشاط توعوي اعتيادي فيما بقية الأنشطة التحولية والتوعوية في المحور في مجال مكافحة الفساد أو أنظمة المعلومات والبرامج التدريبية والدراسات والأدلة بعضها صفرية وبعضها نسب إنجازدون المستوى المطلوب وهذا يقدم جرس إنذار للجهات المعنية بالتنفيذ بأهمية رفع وتيرة الأداء والانجاز والاستفادة من الفترة المتبقية من عمر الخطة لتحقيق تقدم ملحوظ في هذا المحورالمهم وقد بلغت نسبة مساهمة المحور في إنجازالخطة المرحلية الأولى (0.84 %)

محور البناء الاجتماعي

91	%2.88	% 8.88
عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد مشاريع المياه المستهدفة	220	0	0
عدد وحدات الضخ	109	0	
عدد المستفيدين المستهدفين	2.000.000	2.000.000	% 100
عدد الأنشطة والبرامج التوعوية والفعاليات الجماهيرية الموجهة للتماسك الاجتماعي	330	35	% 11
عدد المشاريع المنفذة في مجال الأوقاف	10	3	% 30
عدد الآليات والسياسات واللوائح	14	1	% 7
عدد الدراسات (منوعة)	220	6	% 2 وثلاث دراسات فقط نسبة الإنجاز 50 %
عدد المراكز الثقافية	8	3	% 50
عدد البرامج التدريبية	30	0	0
عدد الطرق المرصوفة في الريف	116.79كم	0	0
عدد مشاريع الطرق المرصوفة	147	0	0
عدد معدات النظافة التي تم شراؤها	0		% 50 بحسب ماورد
عدد الفعاليات الرياضية	6	2	% 33
عدد الأنظمة التقنية	3	1	% 33

- يعد محور البناء الاجتماعي من أهم محاور وثيقة الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وتفتقر بلادنا منذ زمن طويل لاستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة لنظام الحماية الاجتماعية إضافة إلى غياب الاليات الواضحة والمرنة في مختلف البرامج لمواجهة التحديات والأزمات التي تتعرض لها بلادنا الأمر الذي أدى إلى إنهاك صناديق وبرامج الحماية الاجتماعية بشكل واضح وتوقف تلك الصناديق عن صرف تلك الاعانات .
- وكذلك عدم قدرة تلك الصناديق على توسيع نطاق التغطية لمستفيدين آخرين في ظل اتساع رقعة الفقر والجوع فهناك أكثرمن 24 مليون شخص في أمس الحاجة إلى الحماية.
- ولذلك جاءت الخطة المرحلية وفي محور البناء الاجتماعي لإطلاق مشاريع وبرامج وأنشطة مختلفة من شأنها الإسهام في التخفيف من الازمة فجاء تأسيس الهيئة العامة للزكاة وتأسيس الشبكة الوطنية للتكافل الاجتماعي حيث تم إعداد مبادرات تدبير الحماية الاجتماعية وتشجيع المشاريع الصغيرة وتوظيف

استثمار اموال وممتلكات الأوقاف وتعزيز التماسك الاجتماعي وإزالة آثار الصراعات وتحصين المجتمع من عوامل الإنقسام، وربط ذلك بالمقررات والمناهج الدراسية، وتفعيل دور المؤسسات الدينية، وترسيخ الهوية الوطنية الواحدة الشاملة والجامعة لكافة مكونات المجتمع اليمني وتوسيع سياسات التنمية وبرامجها إلى الريف للحد من الهجرة وهناك مبادرات كثيرة لسنا بصدد عرضها ونستعرض أهم النتائج المحققة في هذا المحور:

- بلغت مساهمة محور البناء الاجتماعي في إنجازالخطة المرحلية الأولى ككل مانسبته (3 %) حيث فيما تم استهدف أكثرمن (330) برنامج توعوي إذاعياً وتلفزيونياً وفعاليات جماهيرية لتعزيز التماسك الاجتماعي كما تم استهداف برامج للتوعية في مواجهة العدوان بشتى الوسائل حيث تم تحقيق مانسبته (11 %) . فيما تم استهداف تنفيذ عدد (10) مشاريع استثمارية في مجال الأوقاف بلغت النتائج المحققة منها (3) وتمثل نسبة انجاز(30 %) فيما تم استهداف إنجاز(3) أنظمة إلكترونية حيث تم تحقيق نظام إلكتروني واحد لدى الهيئة العامة للزكاة . وتم تحقيق نتائج في مجال التخفيف من الفقر حيث تم التخطيط لتغطية عدد (500) الف أسرة فيما تم تحقيق نتائج بزيادة (100 %) وقد استهدف صندوق الرعاية الاجتماعية (1.500.000) أسرة لصرف الإعانات الشهرية حيث تم تنفيذها بنسبة(100 %) و تم استهداف تنفيذ عدد(220) دراسة تم تنفيذ منها (6) دراسات منها (3) دراسات بنسبة (100 %) و(3) دراسات بنسبة (50 %). فيما تم التخطيط ل إعداد وثيقة خطة الاستجابة الإنسانية السنوية الموحدة حيث وقد تم الانتهاء من إعداد الخطة بنسبة (100 %).
- ويلاحظ من الجدول أعلاه أن المحقق الفعلي نسبة ضئيلة جداً وأن الإنجازات المحققة ضعيفة وأغلبها من إنجازالهيئة العامة للزكاة.

محور الاقتصـــاد

311	%8.43	%26.37
عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد المشاريع الانشائية المستهدفة (طرق – صيانة – ترميم – رصف)	33	5	% 15
عدد الطرق المستهدف إنجازها	1059كم	0	.
عدد مشاريع المياه التي تم إنجازها	68	15	% 22
عدد الشركات المستهدف إنشائها	6	0	% 0
عدد القوانين واللوائح الجديدة والمعدلة	24	6	% 4
عدد الأنظمة التقنية	6	3	% 50
معدل النمو في القطاع الزراعي (عدد الهكتارات المزروعة)	13499	0	% 0
معدل نمو الصادرات السمكية (إنشاء مراكز وأسواق جديدة)	21	2	% 9.5
معدل نمو زيادة الطاقة	500 ميجا	0	% 0
عدد الدراسات والخطط وآليات العمل والأدلة)	141	19	% 18
عدد برامج التدريب	9	0	% 0
معدل نمو زيادة الإيرادات	0	غير واضح	% 0
عدد المباني المحصورة	6	6	% 100
عدد الحملات الإعلامية	6	6	% 100

تواجه بلادنا ظروفا اقتصادية صعبة جداًفي ظل استمرار الحصار والعدوان أدى إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي وتوقف جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية وتوقف البرامج الاستثمارية للحكومة خصوصا وبلادنا كانت تعتمد طيلة السنوات الماضية على إيرادات النفط فتوقف المورد وتم تعليق التعهدات من المنح والقروض الخارجية وانعدام الإيرادات النفطية الأمر الذي يشير إلى أن بلادنا تواجه وضعاً غير مسبوق فضلا عن التدمير الذي لحق بالبنية التحتية والمنشآت العامة والخاصة كما زاد الأمر سوأًمع تعرض بلادنا لجائحة كورونا مما ضاعف حجم التحديات ، ورغم ذلك تبنت الخطة المرحلية الأولى 2019-2020م عدد من المستهدفات كما تبنت عدد من المؤشرات في مجالات مختلفة أهمها (33) مشروعاً إنشائياً من رصف للطرقات وترميم بعض المباني التي دمرها العدوان وزفلتت شوارع وكانت أبرز النتائج المحققة في ذلك حصر الأضرار في مباني الرئاسة التي دمرها

العدوان فيما تم تبنت الخطة المرحلية في هذا المحور سفلتت (1059) كم مربع في عدد من المناطق والمحافظات فيما تم إنجاز بعض المشاريع بنسب متفاوتة منها مشروع صيانة مدرج الإقلاع و الهبوط ومبنى الترحيل ومحطة الكهرباء وشبكتي المياه والصرف الصحي وسور المطار ونوب الحراسة بنسبة انجاز(50 %) فيما تم صيانة بعض الطرق والجسور التي دمرها العدوان وبنسبة (50 %) وتم صيانة القصور الرئاسية في بعض المحافظات بمتوسط إنجاز(70 %) وحافظت وزارة الاشغال العامة على صيانة الطرق التي أحدثتها السيول في عدد من المناطق وبنسبة (50 %) فيما استمرت بالصيانة الدورية للعديد من الطرقات بنسبة (90 %) اما مشاريع المياه ووحدات الضخ فقد استهدفت الخطة في هذا المحور تنفيذ (68) مشروعاً أُنجز منها (15) مشروعاً بنسبة إنجاز فعلية (22 %) وفي مجال التشريعات واللوائح فقد تبنت الخطة في هذا المحور إعداد (24) قانون ولائحة من حيث (تعديل ، تحديث ،إعداد جديد)كانت أبرز النتائج المحققة في هذا الجانب إنجاز تعديل قانون واحد وتحديث عددٍ من لوائح المؤسسة العامة للاتصالات فيما وصلت نسبة إنجاز التعديلات القانونية للتشريعات العمرانية مانسبته(75 %) ووصلت نسبة إنجازلائحة قانون الصناعة إلى (80 %) ولم يتبقَ إلا الاعتماد فيما تم تعديل قانون الاتصالات بنسبة إنجاز(69 %) وقانون السجل العقاري بنفس النسبة. أما في مجال الزراعة والاكتفاء الذاتي فقد استهدفت الخطة في هذا المجال تحقيق عدد من المؤشرات أهمها التوسع في زراعة القمح بمساحة قدرها (13499) هكتاراًفي مناطق متفرقة في بلادنا الا انه لم يتم احراز أي تقدم يذكر في هذا المؤشر. فيما تم استهداف تنفيذ عدد(6) أنظمة تقنية في عدد من الجهات تحقق منها ما نسبته (50 %) بعدد (3) أنظمة ، ونظراً لأن الخطة المرحلية الأولى سنة فقد تم التركيز على إعداد الدراسات والآليات والخطط من أجل التمهيد للمرحلة الثانية فقد تبنت الخطة المرحلية في هذا المحور إنجاز(141) دراسة وآلية عمل وخطة منها ماهو مخطط للربع الأول ومنها للربع الثاني ومنها للربع الثالث والرابع تم إنجازمنها (19) دراسة وآلية وخطة وتمثل ما نسبته (18 %). وبلغ عدد الأنشطة التي لم تنفذعلى مستوى المحور 177 نشاط بنسبة 45 % من إجمالي أنشطة المحور و46 % من الأنشطة المخططة على مستوى المحور والبالغة عدد 381 نشاطاً وهذه الأنشطة تعتبر مؤشر لتأخر التنفيذ بنسبة مقاربة لما تم تنفيذه ولما يجري تنفيذه وإذا لم يبدأ تنفيذ تلك الأنشطة في الربع الثالث فقد لا تستطيع الجهات تنفيذ تلك الأنشطة خلال الخطة المرحلية الأولى.

محور التنمية الإدارية

75	%0.91	%2.85
عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد المشاريع والأنظمة التقنية المستهدفة (اتمتة – ربط شبكي- أنظمة تقنية – توسعة البوابة الدولية)	26	6	% 23
عدد الدراسات المستهدفة	20	3	% 15
عدد عمليات الإصلاح والتطوير المؤسسي	12	1	% 8
عدد الاليات العمل المستهدفة	1	0	0
عدد البرامج التدريبية المستهدفة	40	1	% 2.5
عدد بيوت الخبرة ومراكز الدراسات	1	0	0
عدد الأنظمة الإدارية والأدلة المستهدفة	10	0	0
عدد المجالس والشبكات المستهدفة	4	0	0
عدد اللوائح	3	1	0

تواجه عملية تطوير الإدارة العامة في بلادنا مجموعة من التحديات وابرز هذه التحديات عدم مصداقية القيادة في إجراء إصلاح إداري حقيقي شامل ومتكامل في مختلف المراحل، وإن وجدت فقد كانت شكلية، الأمر الذي أفرز العديد من مظاهر الاختلال، وإلى اليوم مازال تشخيص واقع الإدارة العامة في اليمن قاصراً ولم ينظر في الغالب إلا لمظاهر المشكلة ولم يقترب الجميع من حلها وفي هذا الإطار فقد تبنت وثيقة الرؤية الوطنية خطة شاملة للإصلاح الإداري في الدولة مستندين في ذلك إلى تفاعل وإيمان وصدق القيادة الثورية والسياسية في ذلك وهذا يعد أحد أهم عوامل النجاح وتم ترجمة ذلك من خلال الخطة المرحلية الأولى 2019 - 2020م رغم التحديات التي واجهت تنفيذ الخطة المرحلية إلا انها خطوة مهمة جداً وقد تبنت الخطة المرحلية الأولى في هذا المحور بناء قدرات مؤسسات الدولة العليا بما يمكنها من القيام بدورها وكانت أحد الأنشطة إجراء تطوير مؤسسي لمكتب الرئاسة والأمانة العامة لمجلس الوزراء وإعداد خطة شاملة لبناء قدرات موظفي الدولة وإصلاح سياسات الخدمة المدنية واجراء عملية مراجعة للدراسات والإصلاحات السابقة التي تمت في مجال الخدمة المدنية و إعداد أنظمة التقييم وعملية الترشيح والاختيار لقيادات الدولة وتطوير أداء الهيئة العامة والمؤسسة العامة للتأمينات والكثير من الأهداف الاستراتيجية في هذا المجال ومازالت تلك النتائج التي يتم السعي لتحقيقها ودون المستوى المطلوب من طموحات المواطن وفيما يلي عرض لاهم النتائج المحققة في محور التنمية الإدارية:

- ساهم المحور حتى نهاية الربع الثاني من تنفيذ الخطة المرحلية الأولى 2020م بنسبة إنجازلا تتجاوز الـ (1 %)

وهي نسبة ضئيلة كون هذا المحور يمثل حجز الزاوية لنجاح الرؤية الوطنية والخطة المرحلية الأولى.

- تبنت الخطة المرحلية إجراء تطوير مؤسسي في مكتب رئاسة الجمهورية حيث تم الانتهاء من هذا النشاط بنسبة (100 %) فيما لم يتم تحقيق أي نتيجة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء فيما تم التخطيط لتنفيذ عدد (20) برنامج تدريبي لقيادات الدولة تم إنجاز برنامج تدريبي على مستوى الأمانة لمجلس الوزراء فيما لازالت هذه البرامج قيد التنفيذ خلال الربع الثالث والرابع فيما تم استهداف تطوير عدد(3) لوائح تم إنجاز منها بشكل جزئي ما نسبته(30 %) وتم التخطيط لتنفيذ عدد (11) دراسة وآلية وسياسة تم إنجاز منها ما نسبته (70 %) من آلية عمل المكتب التنفيذي وإنجاز دراسة جدوى لثلاثة مشاريع إنتاجية وتم التخطيط لإنجاز (10) منها أنظمة إدارية ومنها أدلة عمل لقياس أداء العاملين في وحدات الخدمة ولم يتم تحقيق أي تقدم محرز في النتائج المشار إليها. وتبنت الخطة المرحلية في محور التنمية الإدارية إدخال وتطوير الأنظمة التقنية بعدد(26) نظام تقني تم إنجازمنها (10) أنظمة منها (9) أنظمة للمؤسسة العامة للاتصالات و إنشاء وحدة تتولى أعمال التهيئة للحكومة الألكترونيةوتمثل من الجهات المعنية حيث تم إنجاز هذا النشاط بنسبة(100 %) ومنها أيضاً تم إنجازبعض الأنشطة بنسبة ملائمة منها إنجازقاعدة بيانات لعدد (6000) مشروع مياه مانسبته (74 %) وتحقيق تقدم بنسبة (50 %) لوزارة الاتصالات بإدخال أربعة أنظمة فيما تم استهداف أتمته أعمال صندوق صيانة الطرق حيث أُنجز ما نسبته (50 %). ومن الأهمية بمكان أن تحظى عملية الإصلاح والتطوير المؤسسي بعناية كبيرة من القيادة العليا كون ذلك سيكون له أثر كبير وعظيم لدى المواطن. أما اليوم فيجب أن تأخذ الإصلاحات حقها كون الرؤية الوطنية وضعت الأسس المتينة للانطلاق ببناء الدولة اليمنية الحديثة في كافة المجالات.

محور العدالة وسيادة القانون

عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية
100	%1.98	% 6.19

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد القوانين واللوائح الجديدة والمعدلة	15	4	% 13
عدد الأدلة	10	0	0
عدد الدورات والبرامج التدريبية	20	5	% 4
عدد المستفيدون من الدورات والبرامج التدريبية	105	0	0
عدد المؤهلين	475	0	0
عدد العمليات الرقابية	6	0	0
عدد المستهدفين من العمليات الرقابية (تفتيش)	222	0	0
البرامج التوعوية	5	0	0
الأنظمة التقنية المستهدفة	1	1	% 100
عدد الخدمات القضائية	4	0	0
عدد آليات العمل	5	0	0
عدد الدراسات في مجال سيادة القانون	24	1	% 4
حصر البنية التحتية وحصر الاضرار	3	0	0

- بلغت مساهمة إنجازهذا المحور في الخطة المرحلية الأولى ما نسبته(1.69 %) فيما يساهم المحور بنسبة إنجازالخطة المرحلية وفقاً لمعيار الأوزان وعدد الأنشطة ما نسبته (6.19 %) وهي نسبة متواضعة، تبنت الخطة المرحلية الأولى في محور العدالة وسيادة القانون إعداد وتعديل عدد (15) لائحة وقانون حيث تم إنجاز(4) منها إعداد قانون النيابة العامة و إعداد لائحة المكتب الفني بالمحكمة العليا و(10) أدلة تم استهداف تحقيقها خلال خطة المرحلة الأولى ولم يتم تحقيق أي انجاز في هذا المؤشر. فيما تبنت الخطة المرحلية الأولى في هذا المحور(24) دراسة وتصور تم التخطيط لها لتنفيذها خلال الربع الأول والثاني إلاأنه لم يتم تحقيق أي نتيجة سوى نتيجة واحدة في وزارة الشؤون القانونية وتمثل ما نسبته (4 %) على الرغم من أنه بالإمكان إعدادها وإنجاز جزء كبير منها كونها دراسات وتصورات لا تحتاج إلى تمويلات كبيرة.
- (20) دورة وبرنامج تدريبي تم استهداف فيها أكثر من (200) مستفيد حيث تم تحقيق (4) دورات تدريبية وتمثل مانسبته (4 %).فيما تم استهداف تحقيق نتائج كبيرة في تعزيز الدور الإشرافي للتفتيش القضائي على المحاكم والنيابات العامة إلا أنه لم يتم تحقيق أي نتائج في هذا المجال.

محور الابتكار والإبداع والمعرفة والبحث العلمي

عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية
20	%0.78	% 2.44

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني ٢٠٢٠م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد الأنظمة الإلكترونية الجديدة	5	5	% 100
عدد الأنظمة الإلكترونية المطورة	3	0	67 % غير واضح ما تم تحقيقه
عدد الدراسات	1	0	0
عدد الأدلة المنجزة	4	0	14
عدد الفعاليات	5	0	0
عدد القوانين	3	0	% 20
عدد الهيئات المنشاة	2	0	50 % غير واضح
عدد الاتفاقيات	2	2	% 100
عدد المتدربين	300	0	0
عدد الجوائز الممنوحة	10	3	% 30
معدل زيادة في موازنة البحث العلمي	% 5	% 5	% 100

- بلغت نسبة إنجاز مساهمة هذا المحور في الخطة المرحلية ككل (0.78 %) . فيما تم التخطيط لتحقيق (5) أنظمة تقنية جديدة فيما اشارت تقارير المكتب التنفيذي أنه تم تحقيقها بنسبة 100 %، تم استهداف تطوير (3) أنظمة ألكترونية المحقق منها نسبة إنجاز(67 %) وتم التخطيط لتنفيذ و إعداد (4) أدلة فيما كانت النتيجة المحققة ضئيلة بنسبة (14 %). وتبنت الخطة المرحلية في هذا المحور إلى تعزيز التواصل بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاتصالات ووزارة التعليم العالي والغرفة التجارية والصناعية حيث كانت النتائج المحققة بنسبة (100 %).

محور التعليم

49	%1.87	% 5.85
عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد الفصول المرمة	1000-(84)مدرسة	500	% 50
عدد الفصول الجديدة	1366	18	% 1
عدد المعاهد / المراكز الكليات المرمة	44	0	0
عدد مقرات السكن الجامعي	3	0	0
عدد الاستراتيجيات المعدة	1	0	0
عدد المدارس المستهدفة	7780	6511	% 84
عدد البرامج التطوير المدرسي	2164	1947	% 90
عدد المدارس المستهدفة بوحدات حاسوبية	65 مديرية	65	% 100
عدد البرامج الموصفة	13	13	% 100
عدد المجالس الجديدة	1045	غير واضح	% 77
عدد الدورات / عدد المتدربين	623	غير واضح	% 10
عدد المعلمين المتدربين	15136	غير واضح	% 46
عدد المدراء والوكلاء	1642	147	% 9
عدد البرامج	12	0	0
المناهج المطورة	13	13	% 100
عدد المؤتمرات	3	0	% 64
عدد برامج الدراسات	3	2	% 67
عدد الكتب المطبوعة بالمليون	4500	4.500	% 100
عدد المعلمات المقيدات	2300	2300	% 100
عدد الموظفين المستلمين اعانات	171.186	171.186	% 100
عدد الموظفين المستلمين بدل مواصلات	18.862	57	% 57
عدد المستفيدين	160.000	140.000	% 88
	165.258	47924	% 29
معدل نمو زيادة المنح	% 1	% 1	% 1
نسبة زيادة الطاقة الاستيعابية للمعاهد	% 40	0	0
نسبة الزيادة في إعداد المنح	% 1	% 1	% 100
عدد الزيارات المنفذة	2104	2061	% 98
نسبة زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات	% 10	% 10	% 100

هدفت الخطة المرحلية الأولى 2019 - 2020م إلى صرف بدلات المعلمين المنقطعة رواتبهم وترميم بعض الفصول المدرسية التي دمرها العدوان والحرص على استمرار العملية التعليمية وتدريب بعض الكوادر والتركيز على تعليم الفتاة وطباعة الكتاب المدرسي وقد كان أداؤها كان جيدا من ناحية تحقيق بعض النتائج المستهدفة في الخطة وهي على النحو الآتي :

- بلغت مساهمة محور التعليم في إنجازالخطة المرحلية مانسبته (5.85 %) من أنشطة الخطة المرحلية.
- تم التخطيط لتحقيق العديد من المؤشرات الموضحة أعلاه في الجدول منها تجهيز وحدات حاسوبية لعدد (65) مديرية وبحسب التقارير انه تم اكتمال هذا النشاط بنسبة 100 %
- تم التخطيط لطباعة (4.500) مليون كتاب مدرسي حيث تم تحقيق النتيجة بنسبة 100 %
- تم استهداف أكثرمن (171) ألف معلم بحوافز وبدل مواصلات حيث تم تحقيق النتيجة 100 %
- تم التخطيط للتوسع في معلمات الريف وذلك لرفع زيادة التحاق الإناث بالتعليم وتم تحقيق ذلك من خلال التعاقد مع (2300) معلمة وبنسبة 100 %.
- تم استهداف عدد من المدارس بتجهيزات العملية التعلمية وتم تحقيقها بشكل جزئي.
- (1000) فصل دراسي تم التخطيط لترميمه حيث تم تحقيق 50 % من الفصول الدراسية المستهدفة في عدد من المدارس المستهدفة
- بلغت الأنشطة المتعثرة 5 أنشطة بنسبة 10 % من إجمالي أنشطة المحور.
- فيما بلغت الأنشطة التي لم تنفذ 19 نشاطاً بنسبة 38 % من إجمالي أنشطة المحور و40 % من الأنشطة المخطط تنفيذها على مستوى المحور.
- (2) أنشطة لم يبدأ زمن تنفيذها بنسبة 4 % من إجمالي الأنشطة على مستوى المحور.

محور الصحة

عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية
267	%11.83	% 37.00

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد مراكز وأجهزة ووحدات المتخصصة بالكلى	21	21	% 100
عدد المرافق التي سيتم التوسع الغذائي فيها	540	270	% 50
عدد المتدربين في مجالات مختلفة لإجراء مسوحات وأخرى	13059	6529	% 50
عدد الكوادر الطبية المؤهلة	1017	336	% 33
عدد الكوادر الطبية المدربة	4500	2250	% 50
عدد المستشفيات الريفية والمحورية والمركزية والمرجعية المؤهلة والمجهزة	26	13	% 50
عدد القابلات	4712	2356	% 50
عدد الأنظمة الإلكترونية ومشاريع الأتمتة	10	3	% 30
عدد المراكز والوحدات الصحية التي تم صيانتها	1332	666	% 50
عدد الأدلة النمطية والتنظيمية المستهدفة	84	60	% 60
عدد القوانين واللوائح	7	1	% 14
عدد المخيمات	86	25	% 29
عدد المتطوعين	2000	1000	% 50
عدد المستشفيات التي تم تقييمها	135	135	% 100
عدد الوحدات الصحية والمراكز التي تم تقييمها	1300	1300	% 100
عدد الخطط والاستراتيجيات واليات العمل	6	2	% 33
عدد الدراسات	24	2	% 8
عدد الكوادر المحفزة	4370	270	% 6
عدد اللقاءات	20	17	

تسارعت وتيرة انهيار النظام الصحي في بلادنا نتيجة للعدوان الغاشم على بلادنا حيث تزامن تدني الطاقة التشغيلية للمرافق الصحية مع تنامي ضغوط الطلب على الخدمات الصحية وأزدياد امراض الأوبئة حيث أن (5000) مرفق صحي تقريبا متوفرة تم تقييمها قبل عام 2016م كانت تعمل منها فقط منها (51 %) بطاقتها الكاملة في حين أكثرمن (40 %) كانت متوقفة أو متعثرة.

وفي ظل الأوضاع الراهنة وانتشار كوفيد 19 سريعاً في جميع انحاء اليمن ووفاة العديد من الحالات شكل ضغطاً على المرافق الصحية المثقلة بالفعل والعديد من المرافق أجبرت على رفض استقبال المرضى ومع وطاءة فيروس كورونا المستجد والعجز وتخفيض الميزانية وانقطاع التمويل تم تعليق الحوافز للعاملين الصحيين ووقف دعم (150) من المرافق الصحية من قبل المنظمات المانحة.

وأمام كل تلك التحديات كشفت الخطة المرحلية الأولى 2019-2020 عن توجه قيادة الدولة إلى وضع خطة لاستمرار الخدمات الصحية في جميع المرافق الحكومية والخاصة وتبنت عدد من الإجراءات المحفزة لقطاع الدواء أمام الحصار

والعدوان حيث تم إعفاء مدخلات الصناعات الدوائية من الرسوم الضريبية والجمركية وإعادة النظر في قائمة استيراد الأدوية و تعزيز دور وزارة الصحة العامة والسكان في إدارة النظام الصحي، وآليات المتابعة والإشراف ومراجعة وتطوير تشريعات وهيكلة الوزارة والمؤسسات الصحية حيث تم استهداف تحقيق (7) لوائح وقوانين حيث تم إنجازلائحة قانون مكافحة السرطان بنسبة (100 %) وإعداد (6) خطط استراتيجية حيث تم إنجازاستراتيجية قطاع الرعاية الصحية الأولية وهي تمثل اللبنة الأساسية لتطوير هذا القطاع المهم والحيوي حيث تواجه شريحة الفقراء صعوبة في الوصول إلى الرعاية الصحية خاصة في ظل التكلفة العالية لخدمات المرافق الصحية الخاصة في ظل تحديات راهنة وعميقة منها النقص الحاد في الأدوية الأساسية والإمدادات الطبية وتضاؤل المياة الصالحة للشرب بل انعدامها في بعض الأحيان وعدم كفاية الموارد التشغيلية واللوجستية للبرامج الصحية. فيما تم استهداف تعزيز خدمات الطوارئ والإسعاف والتوسع فيها وتوفير سيارات إسعاف جديدة بدل التي خرجت عن الخدمة حيث تم تحقيق بعض النتائج على النحو الآتي :

- تم توفير (120) سيارة طوارئ مجهزة وتم توزيعها على المحافظات وفقاً لأولويات واحتياجات بعض المستشفيات
- تم إعادة تأهيل (4) مراكز طوارئ وتجهيزها وبنسبة إنجاز(75 %)وتوفير الأدوية والمستلزمات العلاجية بال إضافة إلى توفير الحوافز للعاملين في تلك المراكز .

كما استهدفت الخطة التوسع في مراكز الغسيل الكلوى وزيادة القدرة الاستيعابية للمراكز الموجودة بالعمل على عدم انقطاع الأدوية الضرورية لمرضى السرطان حيث تم تحقيق تقدم مقبول في هذا المجال من حيث توفير الحوافز للعاملين في تلك المراكز والوحدات بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية فيما تم تحقيق إنجازات جزئية من حيث إعادة تأهيل تلك المراكز وتوفير احتياجات تلك المراكز. واستهدفت الخطة المرحلية أيضا تطوير نظام خارطة البنية التحتية للمرافق الصحية وتطبيق المعايير الوطنية النمطية لإنشاء وتجهيز وتشغيل المرافق الصحية وفق معايير تراعي العدالة في توزيع الخدمات الصحية حيث تم تحقيق النتائج الآتية:

- عقد (13) اجتماع استهدف مدراء مكاتب الصحة في المحافظات والمديريات
- إعداد (60) دليل نمطي بهدف مأسسة العمل وتنظيمه في جميع المجالات وفقاً المعايير الوطنية النمطية
- عقد لقاء ل أكثر من (2000) مشارك
- تنفيذ نزول ميداني وتقييم (135) مستشفى لمتابعة تحقق ماخرج به اللقاء التطبيقي.
- تم تقييم (1300) مركز ووحدة صحية في مختلف انحاء الجمهورية اليمنية.
- تم انجاز (3) أنظمة الكترونية.
- أتمته العمل في الوزارة وربط جميع الإدارات بخدمة الجمهور.

وفيها أيضا تفعيل المستشفيات الريفية حيث تم استهداف (26) مستشفى من حيث إعادة التأهيل وإمدادها بالتجهيزات اللازمة وتوفير الادوية حيث تم تحقيق النتائج على النحو الآتي :

- (13) مستشفى تم تأهيله وتجهيزه وفقاً للأولويات وتمثل ما نسبته (50 %) من المستهدفة
- تم توفير حوافز لكوادر المستشفيات المستهدفة في الريف بنسبة 50 %.

كما استهدفت الخطة بتطوير أنظمة المعلومات في محور الصحة حيث تم استهداف تحقيق (10) أنظمة الكترونية وأتمته وحدات الوزارة وربط الهيئات بالوزارة بنظام مالي واداري ومخزني حيث تم تحقيق ما نسبته (30 %).

كما هدفت مبادرات وانشطة المحور إلى سد العجز في التغطية للخدمات الصحية من خلال توفير أكثرمن (4712) حيث ان ما تم تحقيقه (50 %).كما تم استهداف الاهتمام بالتدريب والتأهيل العالي والمتوسط المحلي للكوادر الطبية والصحية لتطوير قدراتهم ومهاراتهم ودعم المؤسسات والبرامج التدريبية وتعزيز برنامج البورد اليمني كشهادة وطنية وتشجيع التحاق خرجي كليات الطب البشري به حيث تم استهداف (1017) من خريجي كليات الطب البشري والدبلومات المساعدة في تخصصات متنوعة حيث ما تم تحقيقه (336) متدرب بنسبة إنجاز(33 %) .

محور البيئة

10	%11.83	% 37.00
عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد الأشجار التي تم توزيعها	5.000.0000	0	0
عدد (50) مدرسة خضراء في عشر محافظات	50	0	0
عدد مشاريع المياه والصرف الصحي	429	106	% 25
عدد الدراسات	25	0	0
عدد المحميات التي تم تأهيلها	3	1	% 33
تقييم محطات الرصد المائي ١٤ محافظة	14	0	0
عدد المحطات العلمية لمعالجة المياه	5	0	0
اشاء محطات أنموذجية	1	0	0

- تمثل البيئة عنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة نظرا لأهميتها فقد تم استهداف تحقيق عدد من النتائج وتبلغ عدد النتائج المستهدفة (32) نتيجة تحقق منها :
- بلغت مساهمة إنجازالمحور في الخطة المرحلية الأولى (0.47%) حيث تبنت الخطة المرحلية في محور البيئة عدداً من المستهدفات نهاية الخطة المرحلية الأولى 2020م منها توزيع (5) مليون شجرة و انشاء أو تشجير (50) مدرسة خضراء، ولم يتم تحقيق أي نتيجة من المستهدفات المشار إليها.
- (429) مشروع في مجال المياه وخزانات حصاد مياه في مختلف المدن اليمنية وهو رقم كبير وغير واقعي في تحقيقه إلا في الظروف السليمة حيث تم تحقيق ما نسبته (25%) ب إجمالي (106) مشروع مياه.
- (3) محميات طبيعية سيتم تأهيلها حيث تم تأهيل محمية واحدة من المستهدف بحسب التقرير المرفوع من المكتب التنفيذي.
- وبلغت الأنشطة التي لم يبدأ تنفيذها بعد 13 نشاطاً بنسبة 25% من إجمالي أنشطة المحور وهذا الأنشطة بال إضافة إلى الأنشطة التي لم تنفذ تدل على التأخر في مستوى التنفيذ لمحور البيئة.

محور الدفاع والأمن

عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية
48	%1.47	% 37.00

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
تطوير مؤسسي	2	0	23 % غير واضح
عدد الدراسات	25	7	% 27
عدد الاليات	7	2	% 39
عد الأنظمة التقنية المطورة	1	0	0
عدد البرامج التوعوية التدريبية	48	0	0
إعداد ووضع خطط	6	2	% 33
تنمية وتطوير قدرات	250	0	0
مشروع تعديل قانون	4	0	44 % مازال قيد التنفيذ
مدونة السلوك	1	1	70 % بحسب ماورد
استكمال مشروع لائحة	1	1	70 % بحسب ماورد

- بلغت مساهمة محور الدفاع والامن في إنجازالخطة المرحلية ما نسبته (4.60 %) وفقاً لمعياري الأوزان وعدد الأنشطة وقد تبنت الخطة المرحلية في هذا المحور تنفيذ مايقارب من (250) برنامج تدريبي حتى نهاية 2020م لتنمية وتطوير قدرات منتسبي الشرطة في الجانب الأمني والقانوني والإداري إلا أنه لم يتم تحقيق أي تقدم محرز في هذا المجال. فيما تم التخطيط لإعداد دراسة لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في المجالات الأمنية وسيادة القانون حيث تم تحقيق تقدم محرز بشكل جزئي .وتم التخطيط لإعداد مدونة سلوك لرجال الامن والشرطة وقد أُنجز منها نسبة (70 %) ومازالت قيد التنفيذ كون الزمن المخطط للانتهاء من تنفيذ هذا النشاط الربع الثالث والرابع فيما تم إعداد لائحة أُنجز منها مانسبته (70 %). وكما تم إنجاز آليتين بنسبة 80 %.

محور السياسة الخارجية والأمن القومي

9	%0.14	% 0.44
عدد الأنشطة	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة مساهمة المحور من إجمالي إنجاز الخطة المرحلية

مؤشرات الأنشطة التشغيلية	النتيجة المستهدفة نهاية الفترة	النتيجة المحققة حتى نهاية الربع الثاني 2020م	نسبة الإنجاز الفعلية
عدد الدراسات	3	0	% 10
الية للتواصل مع الحكومات بالخارج	1	0	0
رؤية متكاملة وبعيدة المدى لمجابهة الفكر التكفيري	1	0	0
تطوير آلية فعالة لمراقبة الحدود عبر الأقمار	1	I	% 80
تقديم التسهيلات وتذليل الصعوبات لدخول الوفود الرسمية وغير الرسمية،	1	0	0
إنشاء غرفة عمليات لتيسير قضايا المغتربين	1	0	% 20

- بلغت نسبة مساهمة إنجازمحورالسياسة الخارجية والأمن القومي من الخطة المرحلية الأولى (0.44 %). وقد تبنت الخطة المرحلية الأولى في هذا المحور تحقيق عدد من المؤشرات أهمها إعداد رؤية متكاملة وبعيدة لمجابهة الفكر التكفيري. فيما تم التخطيط لحل قضايا المغتربين وتشجيعهم للاستثمار في بلادنا و إعداد عدد (4) دراسات مختلفة في هذا المحور.كما تم التخطيط لتطوير آلية فعالة لمراقبة الحدود عبر الأقمار الصناعية حيث تم تحقيق تقدم وصلت نسبته إلى 80 %. ومازال زمن تنفيذها جارياً.

القسم الخامس

النتائج التفصيلية للموقف التنفيذي للأنشطة على المستوى المؤسسي (الجهات حتى نهاية الربع الثاني 31 يونيو 2020م).

أولاً: الموقف التنفيذي للأنشطة على مستوى الحكومة والجهات التابعة لها:

تتحمل الحكومة والجهات التابعة لها العبء الأكبر في تنفيذ الخطة المرحلية الأولى حيث يبلغ عدد الأنشطة الخاصة بها (844) نشاطاً ويوضح الجدول الآتي: الموقف التنفيذي للأنشطة على مستوى الحكومة والجهات التابعة لها على النحو الآتي :

جدول رقم (3): يوضح نسبة مساهمة كل جهة من إنجاز الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني يونيو 2020م

م	الجهة	عدد الأنشطة	الوزن النسبي للجهة (المستهدف تحقيقه في الخطة المرحلية)	نسبة الإنجاز المرجحة وفقاً لأوزان الأنشطة	نسبة إنجازالجهة من خطتها	نسبة مساهمة الجهة من اجمالى نسبة إنجازالخطة المرحلية
1	وزارة الصحة العامة والسكان	264	%24.69	% 11.77	% 47.67	% 36.82
2	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	21	% 2.89	% 1.65	% 57.09	% 5.16
3	وزارة الداخلية	48	% 4.51	% 1.47	% 32.59	% 4.60
4	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	36	% 2.64	% 1.31	% 49.62	% 4.10
5	وزارة الأشغال العامة والطرق	27	% 3.33	% 1.29	% 38.74	% 4.04
6	وزارة الصناعة والتجارة	43	% 5.42	% 1.16	% 21.40	% 3.63
7	وزارة الشؤون القانونية	21	% 5.63	% 1.14	% 20.25	% 3.57
8	الهية العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني	11	% 2.48	% 0.88	% 35.48	% 2.75
9	وزارة النفط والمعادن	10	% 2.16	% 0.83	% 38.43	% 2.60
10	وزارة التربية والتعليم	22	% 1.58	% 0.81	% 51	% 2.53
11	وزارة المياه والبيئة	48	% 3.12	% 0.64	٪ 20،51	% 2.00
12	وزارة الإعلام	11	% 1.67	% 0.60	% 35.93	% 1.88
13	وزارة الادارة المحلية	20	% 2.11	% 0.54	% 25.59	% 1.69
14	البنك المركزي اليمني	18	% 3.26	% 0.50	% 15.34	% 1.56
15	وزارة الزراعة والري	51	% 2.09	% 0.46	% 22.01	% 1.44
16	وزارة المالية	22	% 1.64	% 0.45	% 27.44	% 1.41
17	اللجنة الوطنية للمرأة	4	% 1.28	% 0.44	% 34.38	% 1.38
18	المؤسسة العامة القابضة (شبام)	11	% 1.06	% 0.42	% 39.62	% 1.31
19	وزارة الثروة السمكية	20	% 2.15	% 0.40	% 18.60	% 1.25
20	المكتب التنفيذي لإدارة الرؤية الوطنية	11	% 1.11	% 0.28	% 25.23	% 0.88
21	الهيئة العامة للاستثمار	5	% 0.39	% 0.28	% 71.79	% 0.88
22	الجهاز المركزي للإحصاء	4	% 0.65	% 0.27	% 41.54	% 0.84
23	صندوق تنمية المهارات	1	% 0.47	% 0.26	% 55.32	% 0.81
24	وزارة الخدمة المدنية والتأمينات	31	% 4.97	% 0.25	% 5.03	% 0.78
25	وزارة الثقافة	7	% 0.76	% 0.21	% 27.63	% 0.66
26	وزارة الكهرباء والطاقة	8	% 1.29	% 0.19	% 14.73	% 0.59
27	وزارة الشباب والرياضة	13	% 0.58	% 0.17	% 29.31	% 0.53
28	وزارة الأوقاف والارشاد	6	% 0.59	% 0.17	% 28.81	% 0.53

م	الجهة	عدد الأنشطة	الوزن النسبي للجهة (المستهدف تحقيقه في الخطة المرحلية)	نسبة الإنجاز المرجحة وفقاً لأوزان الأنشطة	نسبة إنجازالجهة من خطتها	نسبة مساهمة الجهة من اجمالى نسبة إنجازالخطة المرحلية
29	وزارة النقل	36	% 0.53	% 0.15	% 28.30	% 0.47
30	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	7	% 1.17	% 0.08	% 6.84	% 0.25
31	الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	7	% 0.20	% 0.06	% 30.00	% 0.19
32	وزارة الخارجية	3	% 0.28	% 0.04	% 14.29	% 0.13
33	وزارة التخطيط	2	% 0.10	% 0.04	% 40.00	% 0.13
34	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	9	% 0.37	% 0.02	% 5.41	% 0.06
35	وزارة السياحة	1	% 0.03	% 0.02	% 66.67	% 0.06
36	وزارة التعليم الفني والتدريب المهني	19	% 1.19	% 0.01	% 0.84	% 0.03
37	وزارة شؤون المغتربين	5	% 0.43	% 0.01	% 2.33	% 0.03
38	وزارة حقوق الإنسان	3	% 0.25	% 0.00	% 0.00	% 0.00
39	الاتحاد التعاوني الزراعي	5	% 0.20	% 0.00	% 0.00	% 0.00
40	الصندوق الاجتماعي للتنمية	3	% 0.08	% 0.00	% 0.00	% 0.00
41	مشروع الاشغال العامة	3	% 0.14	% 0.00	% 0.00	% 0.00
42	مصلحة شؤون القبائل	3	% 0.28	% 0.00	% 0.00	% 0.00
43	الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الادوية	2	% 0.15	% 0.00	% 0.00	% 0.00
44	الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة	2	% 0.10	% 0.00	% 0.00	% 0.00
45	وحدة الحكومة الإلكترونية	1	% 0.02	% 0.00	% 0.00	% 0.00
46	القطاع الخاص	1	% 0.02	% 0.00	% 0.00	% 0.00
47	لجنة شؤون الأحزاب	1	% 0.25	% 0.00	% 0.00	% 0.00
48	اللجنة المشتركة من الجهات المعنية والمجتمع المدني	1	% 0.21	% 0.00	% 0.00	% 0.00
الإجمالي		908	% 90.52	% 29.27	% 32.30	% 100

من خلال الجدول رقم (3) والذي يوضح نسبة إنجازكل جهة من الخطة المرحلية على المستوى الكلي وفقاً لمعياري عدد الأنشطة والاوزان ونسبة إنجاز كل جهة وفقاً لخطتها موضح في ثانياً وهذا يأتي وفقاً لمنهجية التخطيط القومي الاستراتيجي.

1. مساهمة الجهات في إنجاز الخطة المرحلية الأولى :

- ترتيب أداء الجهات ذات المستوى المرتفع (المرتبة الأولى)بحسب نسبة مساهمة الجهة في إنجازالخطة المرحلية الأولى :

الشكل رقم (12) يوضح ترتيب أكثرعشر جهات ساهمت في إنجازالخطة المرحلية الأولى :

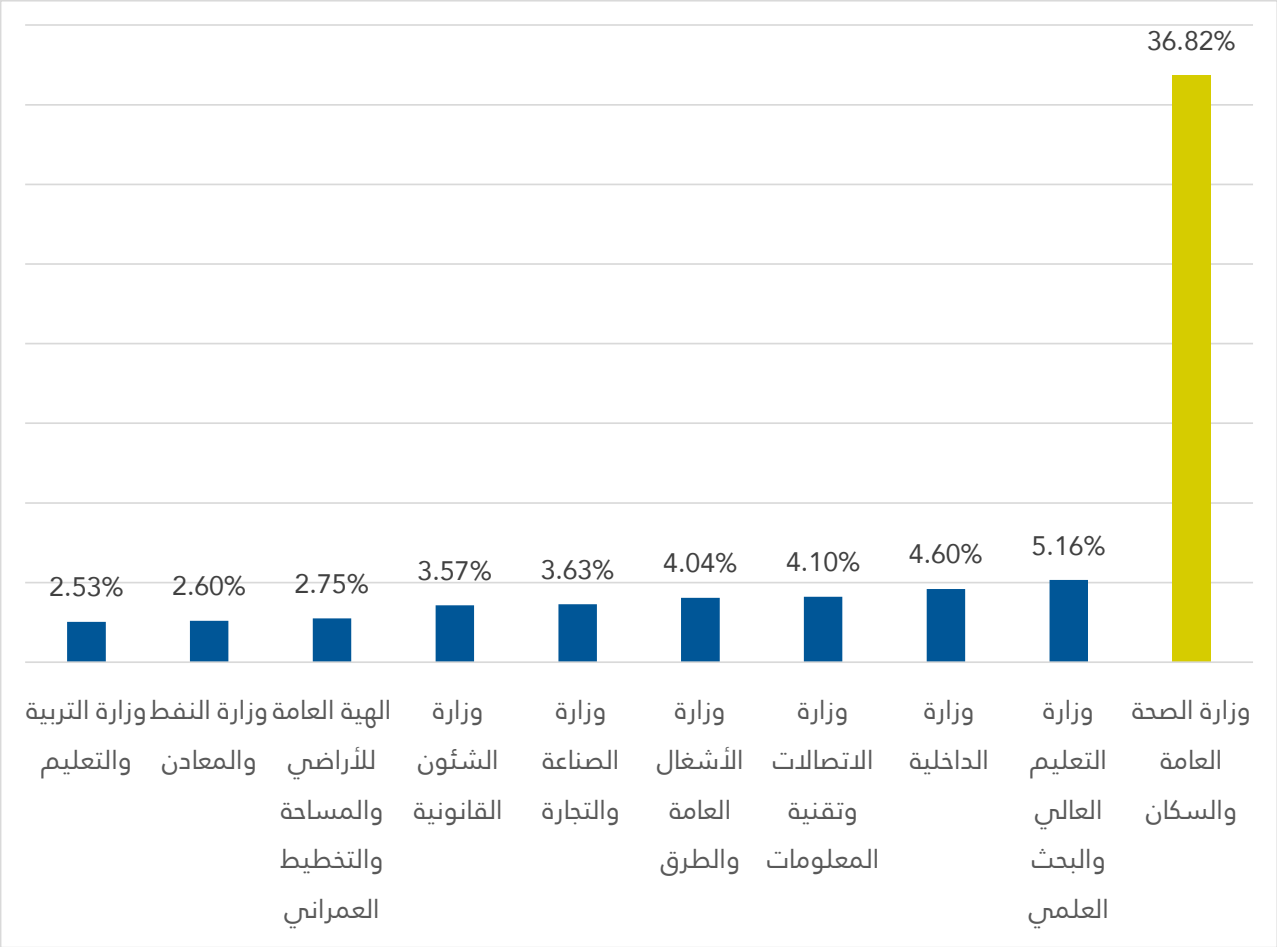

من خلال الشكل رقم (12) يتضح الآتي:

- وزارة الصحة العامة والسكان احتلت المرتبة الأولى بنسبة انجاز (36.8 %) وهي أعلى نسبة على مستوى جميع الجهات من حيث مساهتمها في إنجاز الخطة المرحلية الأولى.
- (5.16 %) نسبة مساهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إنجازالخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني.
- (4.60 %) نسبة مساهمة إنجاز وزارة الداخلية في الخطة المرحلية وتعد المرتبة الثالثة في الإنجاز
- (4.10 %) احتلت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والمؤسسات التابعة لها المرتبة الرابعة في نسبة مساهمة إنجازالخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020.
- (4.04 %) نسبة مساهمة إنجازوزارة الأشغال العامة مع المؤسسات التابعة لها في الخطة المرحلية الأولى.
- (3.63 %) نسبة مساهمة وزارة الصناعة والتجارة من إنجازالخطة المرحلية الأولى واحتلت المرتبة السادسة.
- (3.57 %) نسبة مساهمة وزارة الشؤون القانونية من إنجازالخطة المرحلية الأولى واحتلت المرتبة السابعة.

شكل رقم (13) يوضح ترتيب أداء الجهات ذات المستوى المنخفض بحسب نسبة إنجاز مساهمتها في تنفيذ أنشطة الخطة المرحلية حتى نهاية الربع الثاني يونيو2020

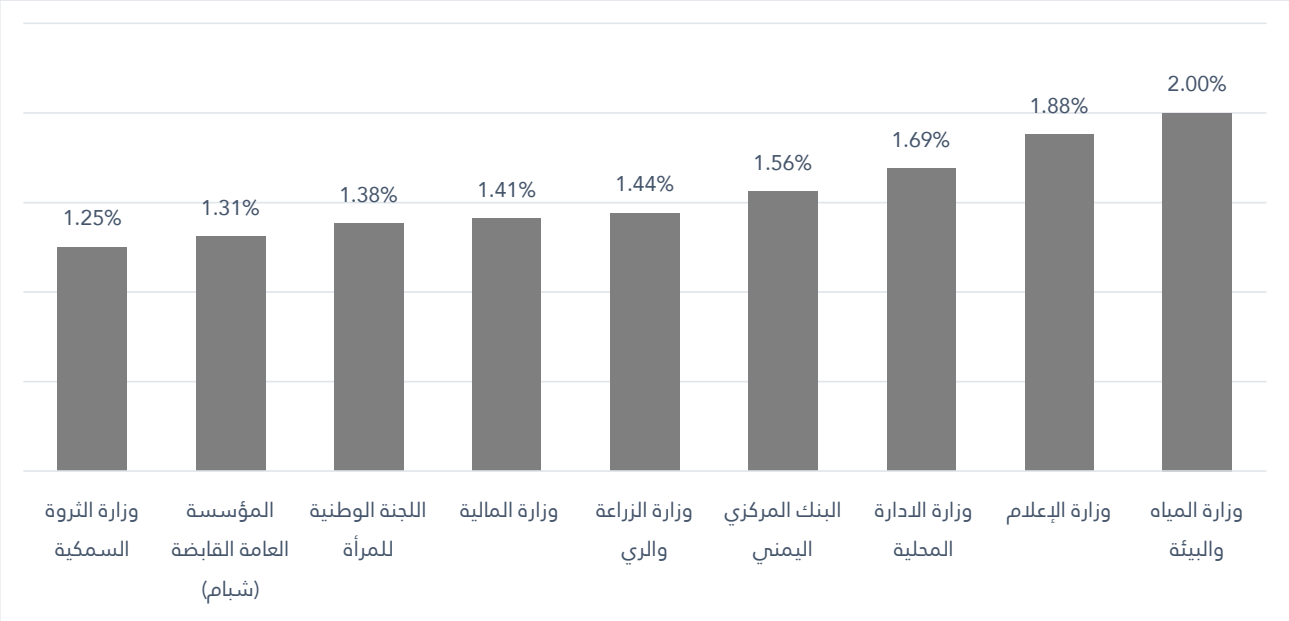

في الشكل رقم (13)جهات أدائها منخفض:

- (2.00 %) نسبة مساهمة وزارة المياه والبيئة من إنجازالخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.
- (1.88 %) نسبة مساهمة وزارة الاعلام من إنجاز الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.
- (1.69%) نسبة مساهمة وزارة الإدارة المحلية من إنجاز الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.
- (1.56 %) نسبة مساهمة البنك المركزي من إنجاز الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.

شكل رقم (14) يوضح ترتيب الجهات ذات الأداء الضعيف بحسب نسبة مساهمتها في إنجازتنفيذ الخطة المرحلية

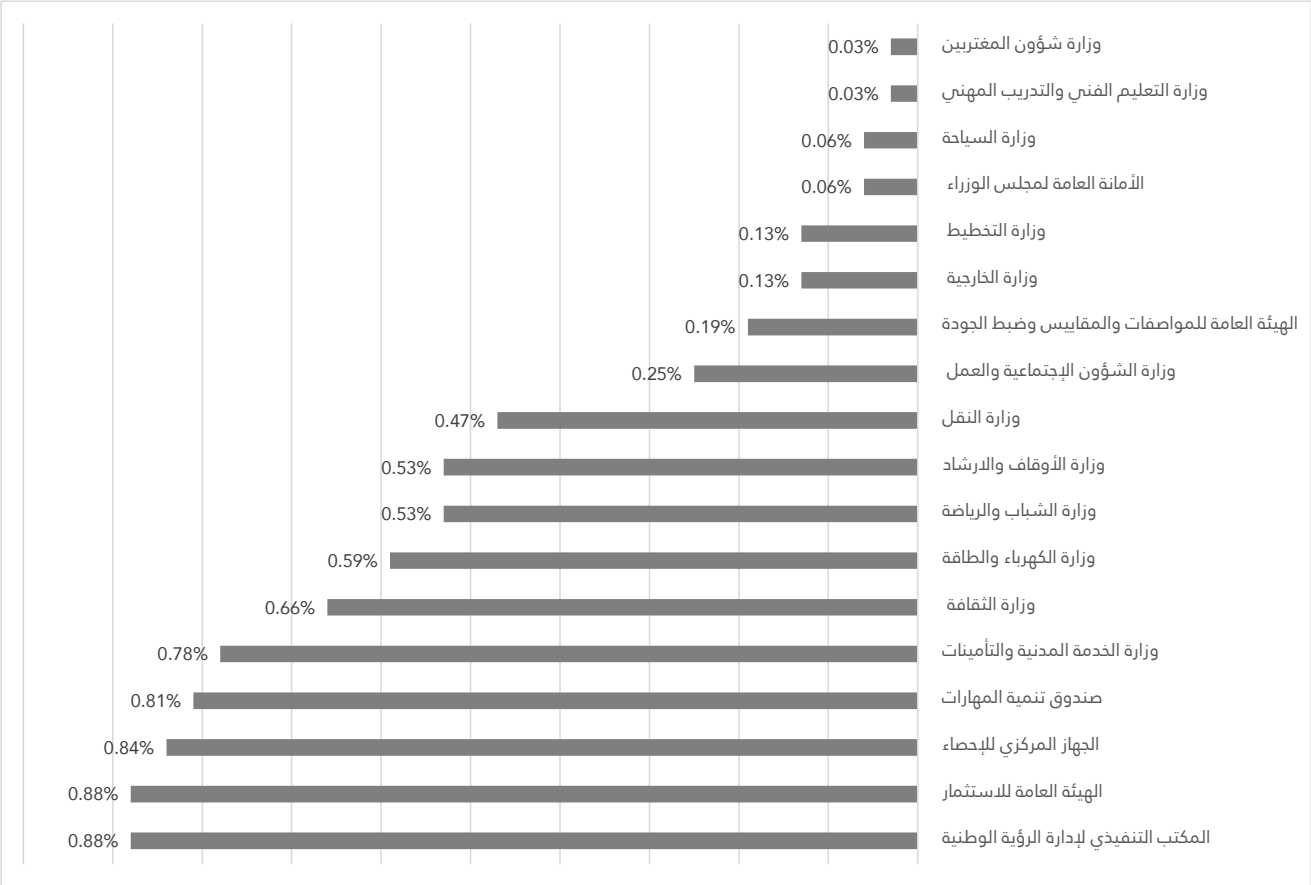

في الشكل رقم (14) الجهات التي يقل مستوى أدائها عن (1 %):

- (0.88 %) نسبة مساهمة المكتب التنفيذي من إنجاز الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.
- (0.88 %) نسبة مساهمة الهيئة العامة للاستثمار من إنجاز الخطة المرحلية الأولى وهو إنجازمتدني رغم الموارد الذاتية التي تمتلكها الهيئة ويعول عليها إنجاز الكثير .
- (0.84 %) نسبة مساهمة الجهاز المركزي للإحصاء من إنجاز الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.
- (0.81 %) نسبة مساهمة صندوق تنمية المهارات من إنجاز الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020 وتعد نسبة الإنجاز بسيطة كون الجهة أحد الصناديق المهمة والتي لديها موارد ضخمة

2. التقدم المحرز لإنجاز كل جهة إلى خطتها حتى نهاية الربع الثاني يونيو 2020:

- نسبة ما أنجزته الجهة من إجمالي أنشطتها حتى نهاية الربع الثاني 2020م:

من خلال الاطلاع على الجداول السابقة حيث تم اعتماد معايير وأزان الإنجاز والوزن المرجح في احتساب إنجاز كل جهة حيث تختلف الأنشطة من جهة إلى أخرى وفي هذا الجزء سيتم عرض إنجاز كل جهة بالنسبة الى خطتها:

الشكل رقم (15) يوضح ترتيب الجهات ذات الأداء المرتفع بالنسبة لإنجاز أنشطة الجهة إلى خطتها

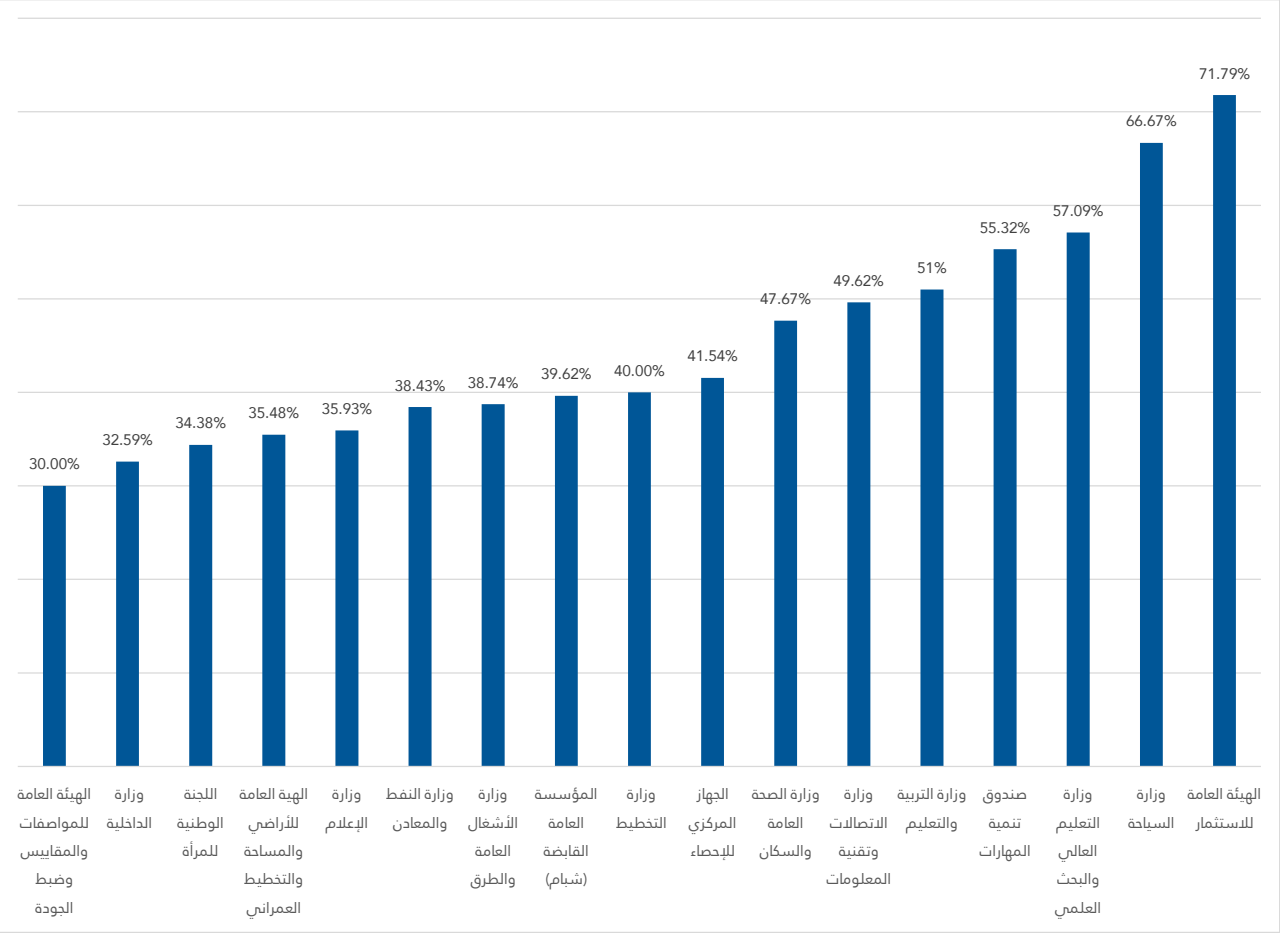

الشكل رقم (16) يوضح ترتيب الجهات ذات الأداء المنخفض على مستوى إنجازكل جهة بالنسبة لخطتها:

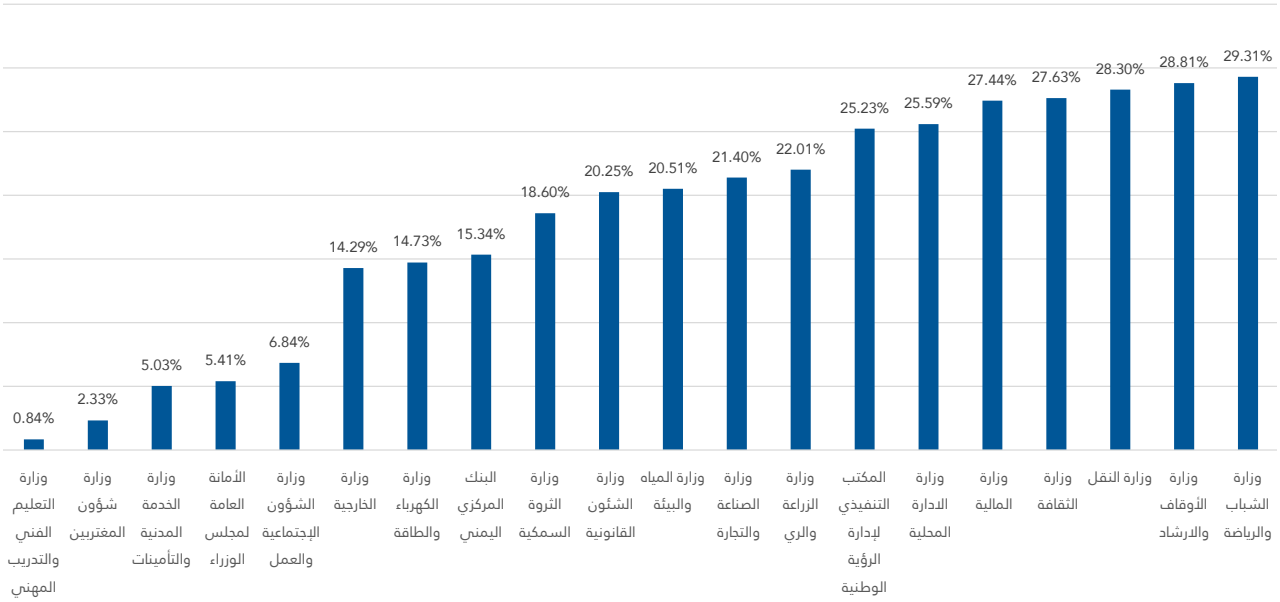

الشكل رقم (4) يوضح ترتيب الجهات ذات الأداء الصفري

الجهة	الجهة
وزارة حقوق الإنسان	الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الادوية
الاتحاد التعاوني الزراعي	الغرفة التجارية والصناعية بأمانة العاصمة
الصندوق الاجتماعي للتنمية	وحدة الحكومة الإلكترونية
مشروع الاشغال العامة	القطاع الخاص
مصلحة شؤون القبائل	لجنة شؤون الأحزاب
اللجنة المشتركة من الجهات المعنية والمجتمع المدني	

- الجدول رقم (4) يوضح الجهات التي ليست لديها إنجاز حيث تم وضع أنشطة لها في الخطة المرحلية ولم تتفاعل أو تساهم في تنفيذ الأنشطة المسندة لها مثل (الصندوق الاجتماعي للتنمية – مشروع الاشغال العامة- الاتحاد التعاوني الزراعي على الرغم من ان هناك العديد من الأنشطة التابعة لوزارة الزراعة سيتم تمويلها عن طريقه ولجنة شؤون الأحزاب حيث تم صرف مخصصات لها الا انها لم تنجز كما هي وزارة حقوق الانسان مازال إنجازها صفر والغرفة التجارية والصناعية لم توافينا بأي تقارير وقد نبهت الوحدة في تقرير الاتساق بهذا الشأن وعلى الرغم من التعديلات التي أجريت على الخطة المرحلية إلا ان المكتب التنفيذي لم يحذف تلك الجهات.

ثانياً: الموقف التنفيذي للأنشطة على مستوى المحليات حتى نهاية الربع الثاني2020:

جدول رقم (5) الموقف التنفيذي للأنشطة على مستوى المحليات حتى نهاية الربع الثاني2020:

م	الجهة	عدد الأنشطة	الوزن النسبي	الوزن المرجح لإنجاز أنشطة الجهة	نسبة إنجازخطة الجهة
1	امانة العاصمة	6	% 9.80	% 9.80	% 100
2	محافظة صنعاء	9	% 6.45	% 0.47	% 7
3	محافظة تعز	9	% 7.40	% 0.36	% 5
4	محافظة البيضاء	11	% 4.98	% 0.06	% 1
5	محافظة ذمار	4	% 1.80	% 0.04	% 2
6	محافظة إب	15	% 7.98	% 0.00	% 0
7	محافظة ابين	3	% 2.60	% 0.00	% 0
8	محافظة الجوف	3	% 0.75	% 0.00	% 0
9	محافظة الحديدة	2	% 6.60	% 0.00	% 0
10	محافظة الضالع	8	% 6.30	% 0.00	% 0
11	محافظة المحويت	6	% 2.70	% 0.00	% 0
12	محافظة المهرة	2	% 2.40	% 0.00	% 0
13	محافظة حجة	2	% 0.90	% 0.00	% 0
14	محافظة حضرموت	4	% 5.20	% 0.00	% 0
15	محافظة ريمة	5	% 1.50	% 0.00	% 0
16	محافظة سقطرة	2	% 5.40	% 0.00	% 0
17	محافظة شبوة	2	% 0.90	% 0.00	% 0
18	محافظة صعدة	3	% 2.10	% 0.00	% 0
19	محافظة عدن	5	% 6.80	% 0.00	% 0
20	محافظة عمران	1	% 4.80	% 0.00	% 0
21	محافظة لحج	2	% 0.90	% 0.00	% 0
22	محافظة مارب	5	% 6.74	% 0.00	% 0
23	وزارة الزراعة بالتنسيق مع المحافظات الأربع المعنية	1	% 2.00	% 0.00	% 0
24	وزارة الصناعة بالتنسيق مع المحافظات الأربع المعنية	2	% 3.00	% 0.00	% 0
الاجمالي		112	% 100.00	% 10.72	% 11

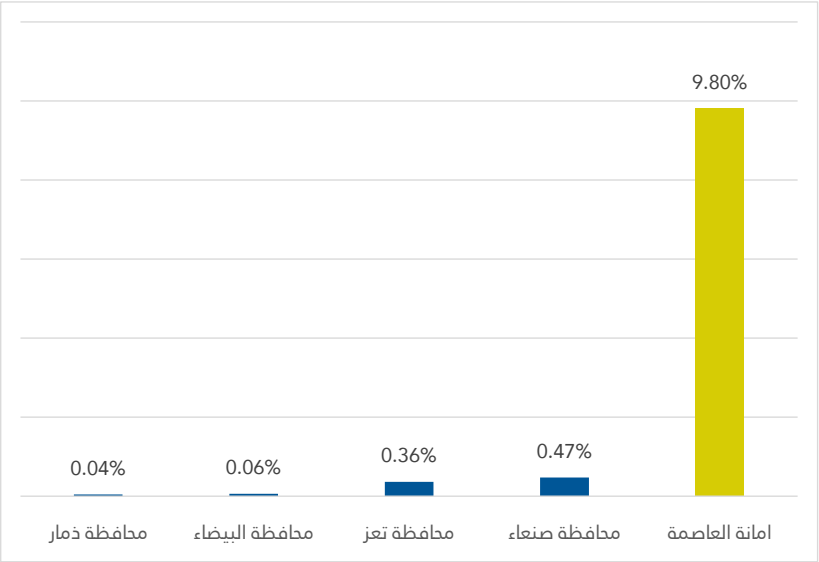

- أنجزت امانة العاصمة أنشطتها بنسبة 9.8 % بنهاية الربع الثاني 2020م بحسب تقرير المكتب التنفيذي ومحافظة صنعاء بنسبة 0.47 % وتعز بنسبة 0.36 % ومحافظة ذمار بنسبة 0.06 % والبيضاء نسبة 0.04 % من أنشطة خطتها بنهاية الربع الثاني .اما بقية المحافظات فلا تتوفر أي بيانات ضمن تقارير المكتب التنفيذي.

ثالثاً: نتائج المتابعة التفصيلية للموقف التنفيذي للأنشطة على مستوى هيئات وأجهزة السلطة القضائية:

الجدول رقم (6) يوضح نتائج المتابعة لمستوى التقدم المحرز في أنشطة السلطة القضائية المدرجة في الخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني يونيو 2020

م	الجهة	عدد الأنشطة	الأهمية النسبية	نسبة الإنجاز المرجحة	نسبة إنجاز خطة الجهة	نسبة مساهمة الجهة من إجمالي الخطة المرحلية
1	النيابة العامة	24	% 0.78	% 0.15	% 19	0.47
2	الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى	16	% 0.84	% 0.11	% 13	0.34
3	وزارة العدل	17	% 1.21	% 0.45	% 37	1.41
4	هيئة التفتيش القضائي	16	% 0.82	% 0.09	% 11	0.28
5	المعهد العالي للقضاء	3	% 0.16	% 0.00	% 0	0.00
6	المحكمة العليا	4	% 0.07	% 0.05	% 71	0.16

شكل رقم (18) يوضح نسبة إنجاز مساهمة كل جهة من الخطة المرحلية على المستوى الكلي:

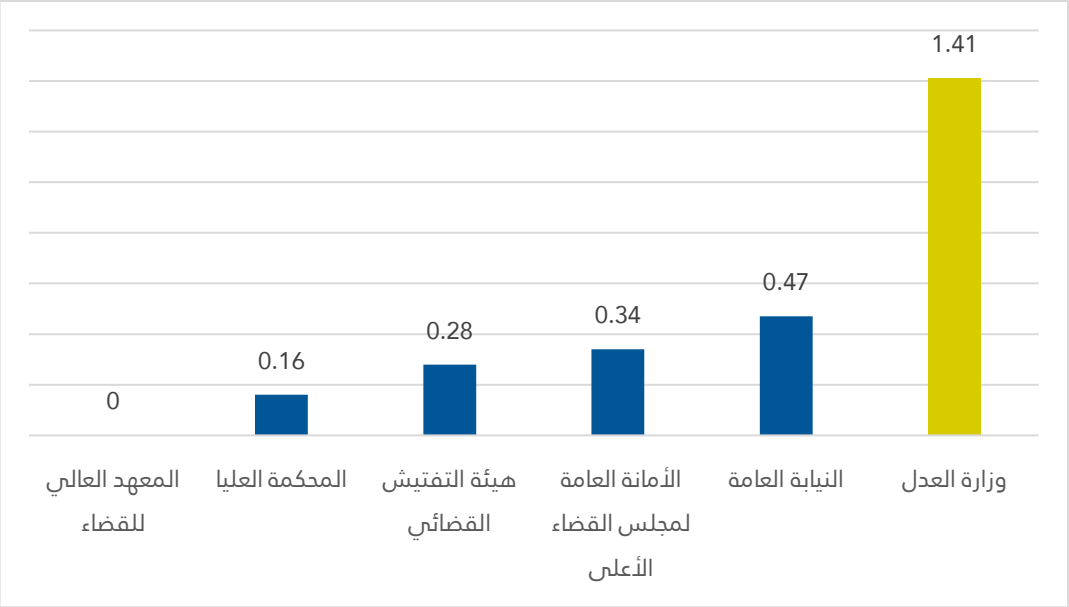

- (1.41 %) نسبة مساهمة وزارة العدل من إنجازالخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م وقد احتلت المرتبة الأولى في الربع الثاني من حيث نسبة الإنجاز.
- (0.47 %) نسبة مساهمة النيابة العامة من إنجازالخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.
- (0.34 %) نسبة مساهمة الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى من إنجازالخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.
- (0.28 %) نسبة مساهمة هيئة التفتيش القضائي من إنجازالخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.
- (0.16 %) نسبة مساهمة المحكمة العليا من إنجازالخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م.
- صفر هي مساهمة المعهد العالي للقضاء من إنجازالخطة المرحلية الأولى حتى نهاية الربع الثاني 2020م صفر وهو مؤشر سلبي ينبغي تلافيه على وجه السرعة.

شكل رقم(19) يوضح نسبة ما أنجزته الجهة من إجمالي أنشطتها حتى نهاية الربع الثاني 2020م:

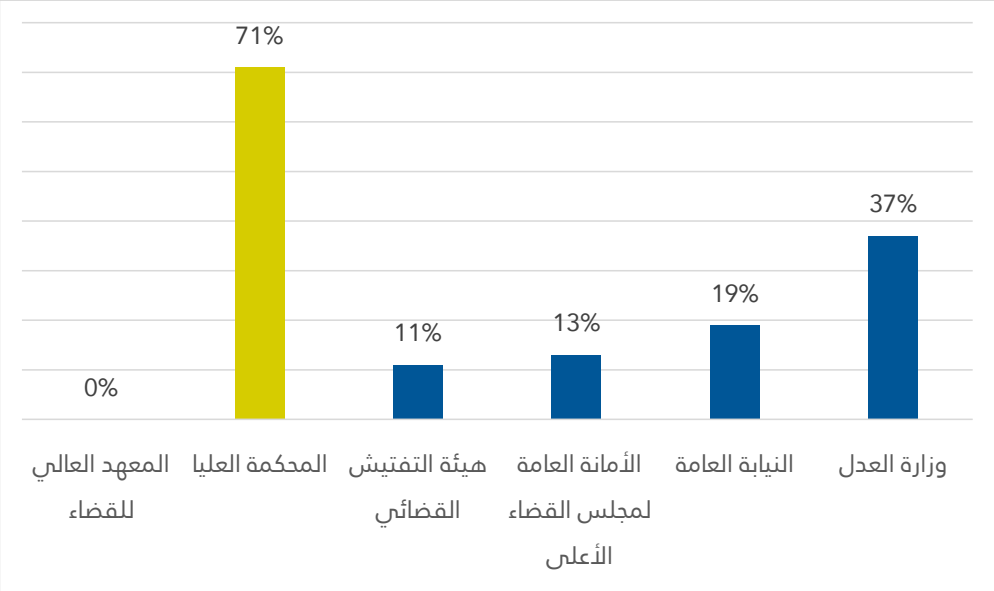

- حققت المحكمة العليا نسبة إنجاز(71 %)من أنشطتها والبالغ عددها(4) أنشطه، يليها وزارة العدل بنسبة إنجاز(37 %)من أنشطتها البالغة (17) نشاط فيما حققت النيابة العامة من أنشطتها والبالغة (24) نشاطاً نسبة (19 %).فيما أنجزت الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى نسبة 0.13 % من أنشطتها البالغ عددها 16نشاط ، كما أنجز هيئة التفتيش القضائي ما نسبته 11 %من أنشطتها حتى نهاية الربع الثاني 2020م.

رابعــاً: نتائج المتابعة التفصيلية لتنفيذ الخطة المرحلية الأولى على مستوى الهيئات والاجهزة العليا:

الجدول رقم (7): يوضح نتائج المتابعة التفصيلية لتنفيذ الخطة المرحلية الأولى على مستوى الهيئات والاجهزة العليا

م	الجهة	عدد الأنشطة	الأهمية النسبية للمحور	الوزن المرجح لإنجاز أنشطة الجهة	نسبة إنجاز خطة الجهة	نسبة مساهمة الجهة من إجمالي نسبة إنجاز الخطة
1	الأمانة العامة للمجلس الأعلى لإدارة تنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي	13	% 1.58	% 0.26	% 16	% 0.81
2	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد	13	% 0.52	% 0.00	% 0	% 0.00
3	الهيئة العامة للزكاة	8	% 0.95	% 0.61	% 64	% 1.91
4	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	7	% 0.48	% 0.13	% 27	% 0.41
5	فريق المصالحة الوطنية	7	% 0.47	% 0.00	% 0	% 0.00
6	المركز الوطني للمعلومات	5	% 0.24	% 0.03	% 13	% 0.09
7	مكتب رئاسة الجمهورية	4	% 0.60	% 0.29	% 48	% 0.91
8	المجلس السياسي الأعلى	3	% 0.34	% 0.34	% 100	% 1.06
9	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	2	% 0.16	% 0.04	% 25	% 0.13
10	مكتب الحدود	1	% 0.11	% 0.09	% 82	% 0.28
11	الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية	14	% 0.105	% 0.074	% 70	% 0.23
	الاجمالي	77	% 5.56	% 1.86	% 34	% 100

1. التقدم المحرز على مستوى الخطة ككل :

شكل رقم (20) يوضح نسبة انجاز مساهمة الجهة في الخطة المرحلية الاولى حتى نهاية الربع الثاني 2020

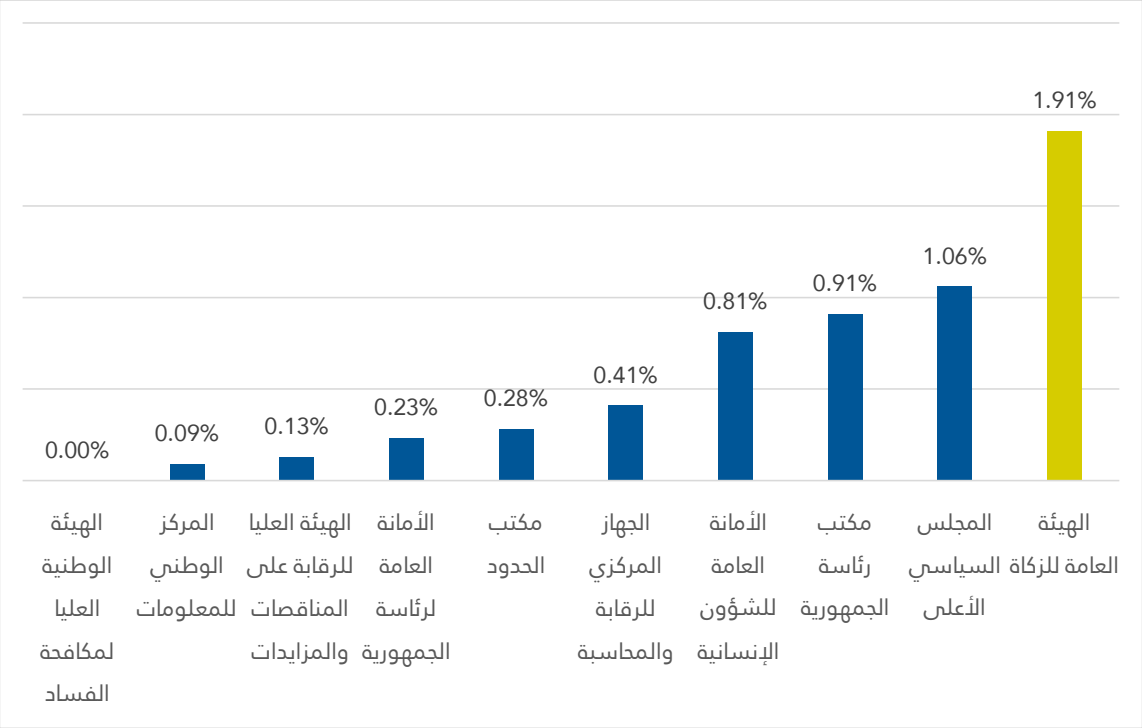

- ساهمت الهيئة العامة للزكاة بنسبة 1.91 % من إجمالي نسبة إنجازالخطة المرحلية الأولى بنهاية الربع الثاني 2020م،اما المجلس السياسي الأعلى فقد ساهم بنسبة 1.06 % من إجمالي نسبة إنجازالخطة المرحلية الأولى يليه مكتب رئاسة الجمهورية بنسبة 0.91 % من إجمالي نسبة إنجازالخطة المرحلية الأولى، كما ساهم المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤن الإنسانية بنسبة (0.81 %) من إجمالي نسبة إنجازالخطة المرحلية الأولى.
- فيما تراوحت نسبة مساهمة كُلٍ من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمكتب الفني للحدود والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات والمركز الوطني للمعلومات بين (0.41 % - 0.09 %).
- أما الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وفريق المصالحة الوطنية والحل السياسي الشامل لا تتوفر لدى الوحدة أي بيانات حتى نهاية الربع الثاني 2020م.

2. نسبة ما أنجزته الجهة من إجمالي أنشطتها حتى نهاية الربع الثاني 2020م:

شكل رقم (21) يوضح ترتيب اداء الجهات بحسب نسبة ما انجزته الجهة من اجمالي انشطتها حتى نهاية الربع الثاني 2020

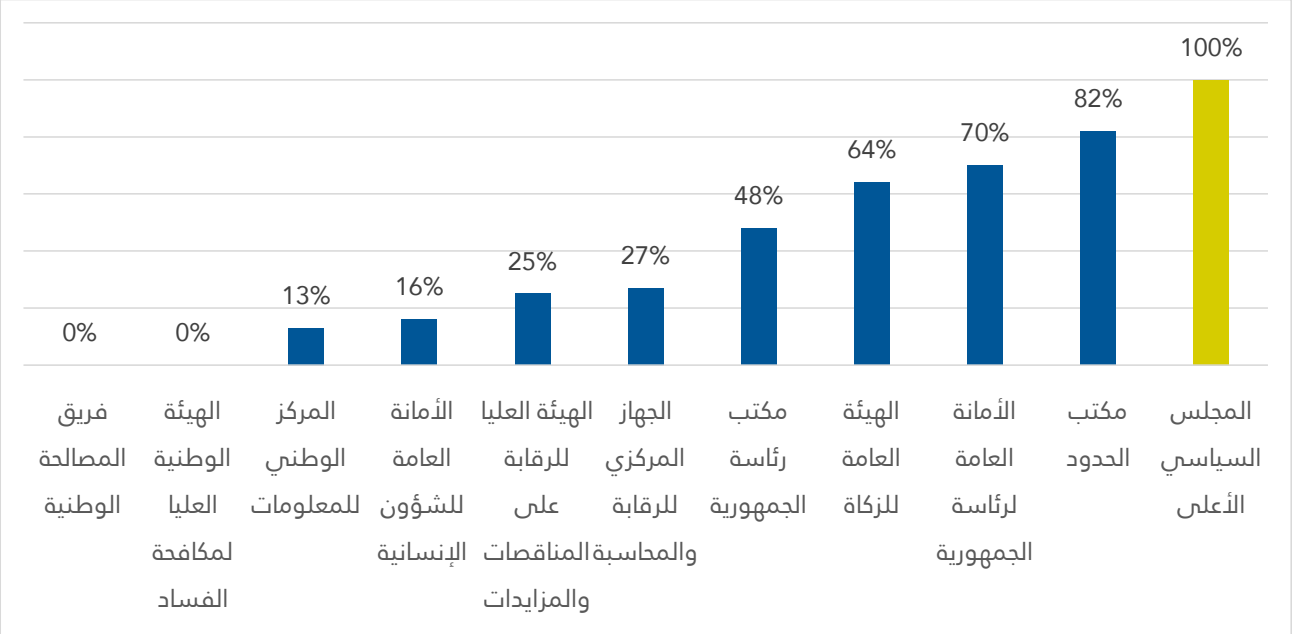

- نسبة إنجازالمجلس السياسي الأعلى 100 % من إجمالي أنشطته والبالغ عددها (3) أنشطة، في حين بلغ إنجاز المكتب الفني للحدود 82 % من انشطته والبالغ عددها (1) نشاط واحد فقط ،نسبة إنجازالأمانة العامة لرئاسة الجمهورية 70 % من أنشطتها والبالغ عددها(14) نشاطاً ، اما الهيئة العامة للزكاة فقد بلغت نسبة الإنجاز 64 % من أنشطتها. اما مكتب رئاسة الجمهورية فقد حقق نسبة إنجاز 48 % من انشطته والبالغ عددها (4)أنشطة ،فيما تراوحت نسب إنجازالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمجلس الأعلى لإدارة الشؤون الإنسانية والمركز الوطني للمعلومات ما بين (13 % - 27 %).

القسم السادس

النتائج العامة والتوصيات

هدفت الخطة المرحلية الأولى إلى تحقيق استعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها من قبل المجتمع فيما يخص خدمته ورعايته، وتحقيق الإنعاش الاقتصادي، وتحقيق سبل العيش للمواطنين ودعم الصمود والتماسك المجتمعي ولكي يتحقق ذلك لابد من رفع كفاءة أداء مؤسسات الدولة وتعزيز دور الدولة في إنعاش المؤسسات الإقتصادية واجراء إصلاحات حقيقية في مختلف وحدات الخدمة العامة بهدف استعادة ثقة المجتمع بالدولة واستغلال الإمكانات الواعدة والكامنة في بلادنا.

وقد حرص فريق العمل في الوحدة الفنية للمتابعة والتقييم على المراجعة التحليلية الدقيقة للتقارير المرفوعة من مكونات الرؤية الرئيسة(المكتب التنفيذي – الوحدة الفنية بالقضاء – الوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة) لمعرفة مدى أهمية تحقق الأنشطة المخططة وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها التقرير:

أ. النتائج العامة :

1. ضعف تدريب الوحدات التنفيذية على عملية إدارة التنفيذ والمتابعة للخطة وضعف مستوى الاستيعاب للنماذج وعدم القدرة على تعبئتها بالبيانات المطلوبة بطريقة سليمة.
2. ضعف اهتمام معظم قيادات الجهات بمتابعة عملية التنفيذ والتعرف على مستوى الأداء والعمل على تذليل الصعوبات والمعوقات أولاً فأول.
3. وردت بعض الأنشطة والمشاريع بوصفها أنشطة منتهية التنفيذ أو مكتملة مع أنها مازالت قيد التنفيذ .
4. يلاحظ ان هناك أكثرمن 30% من أنشطة الخطة المرحلية سيتم ترحيلها إلى الخطة المرحلية الثانية نظراً لعدم وجود تمويلات مالية لتنفيذها وبعضها أنشطة غير قابلة للقياس وليست أنشطة استراتيجية.
5. لم توضح التقارير ما هي التحديات التي تم التغلب عليها والتي تعكس الجهود المبذولة من قبل الأطر الرئيسية لمنظومة الرؤية والوحدات التنفيذية في الجهات لتذليل تلك التحديات .
6. تعدد الجهات التي تقوم بعملية المتابعة وطلب تقارير دورية قد يؤدي إلى تشتيت الجهود وضعف الثقة في إدارة الرؤية ومن هذه الجهات (اللجنة الاقتصادية-— اللجنة الزراعية العليا- وبعض الجهات).
7. غياب الأولويات لدى الجهات والتباطؤ في عملية التنفيذ وهناك أنشطة كثيرة مثل اللوائح وأدلة العمل والدراسات التي كان يمكن إنجازها دون نفقات مالية.
8. كثرة الأنشطة الاعتيادية في الخطة المرحلية والتي تعد من صميم عمل الجهات .
9. غياب العمل الجماعي والعمل بروح الفريق في الجهات نظراً لعدم قدرة الوحدات التنفيذية على إدارة الأداء والتنسيق على مستوى الجهة.
10. يوجد عدد (105) نشاطاً تم الرفع بها في تقارير (المكتب التنفيذي – الوحدة التنفيذية بمكتب الرئاسة) على أنها مكتملة ومنتهية وأثناء المراجعة المكتبية والتدقيق والتحليل لم يكتمل منها سوى 60% بحسب النتائج الأولية وستظهر النتائج الحقيقية اثناء التقييم والنزول الميداني للوحدة الفنية للمتابعة والتقييم.
11. توجد أنشطة كثيرة قد تم تنفيذها في عام 2019م وسيتم التحقق منها في عملية التقييم التي ستقوم بها الوحدة.
12. ضعف مستوى التنفيذ في المحافظات وكان الأولى أن يتم الاهتمام كون أغلب المحافظات لديها إيرادات ذاتية لتوجيهها التوجيه السليم وكونها مرتبطة بشكل مباشر بالمجتمعات المحلية.

ب.التوصيات

1. إعطاء الأولوية لبناء القدرات المؤسسية المادية والبشرية للوحدات التنفيذية في الجهات والمؤسسات بما يمكنها من العمل بشكل أفضل.
2. أهمية إدراك أن تنفيذ إصلاحات إدارية وتطوير العمل المؤسسي في وحدات الخدمة العامة ضرورة واولوية كبيرة، والاهتمام بدور الخدمة المدنية وتحسين وضعها.
3. تعبئة المجتمع حول الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة لإيجاد تأييد مجتمعي للمشاركة في التنمية .
4. إلزام الإعلام الحكومي والرسمي لإعطاء مساحة أكبر للرؤية الوطنية.
5. تحديد تمويل الخطة مسبقاً وذلك لوضع المشاريع والبرامج ذات الأولوية وتحديد البرامج والمشاريع الخاصة بالجهات التي تمتلك تمويل ذاتي وتحديد ايضاً البرامج والمشاريع التي يتم البحث لها عن تمويل وتكون تلك البرامج والمشاريع خارج الخطة (البرامج والمشاريع المستهدف تحقيقها).
6. تجسيد الالتزام بالعمل بالقيم والموجهات العليا لإدارة الرؤية وفقاً لمبادئ الحوكمة والجودة.
7. الاستفادة من الخبرات الحكومية السابقة لتحقيق مشاركة واسعة في البناء والتنمية.
8. إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص للدخول بالشراكة مع الحكومة في تمويل بعض مشاريع البنى التحتية عن طريق نظام الـ(BOT) من خلال آليات واضحة.
9. عدم المبالغة عند اختيار البرامج والمشاريع للخطط التشغيلية للعمل بطموح وواقعية.
10. إعطاء أولوية كبيرة لإصلاح مؤسسات التعليم المختلفة باعتبار هذا القطاع مفتاح النهوض لأي بلد.
11. الاختيار الصحيح للسياسات والمشروعات والاستخدام الكفؤ للموارد.
12. التركيز عند اختيار أولويات القطاعات المولدة لفرص العمل واستغلال الميزة النسبية لكل منطقة.
13. حث الجهات على تنفيذ الأنشطة التي لا تكلف نفقات مالية كبيرة مثل(الدراسات والسياسات واللوائح المنظمة لعمل الجهات).
14. محاسبة المسؤولين المقصرين من جميع الجهات الحكومية المتأخرين في الإنجاز.
15. المصفوفة المرفقة توضح كل الأنشطة المنفذة وغير المنفذة مع أسباب عدم التنفيذ بحسب تقارير الجهات ومقترح المعالجات لكل منهما.
16. الضغط أكثرمن قبل القيادة لاستكمال إنجاز الأنشطة الممكنة خلال المرحلة القادمة.

تقرير المتابعة الشامل للربع الثاني من الخطة المرحلية الأولى

«الصمود والإنعاش الاقتصادي» 2019-2020م